



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

التحليل المالي للقوائم المالية ودوره في اختيار الهيكل التمويلي للبنوك
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-

المشرف	اعداد الطلبة	
لطيف وليد	بوالبن أيمن	1
	قادري أحسن	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشري فريد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لطيف وليد
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قرفي عمار

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

لابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية مع وقفة نعود
إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا
الكثير.

بأذنين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.

ولاننسى شكر جميع الأساتذة الذين ساهمو معنا سواء من قريب أو بعيد
خاصة الأستاذ المتواضع والخلوق " فريد مشري" والأساتذتين الرائعتين والطيبين
الذين أشرفوا وتعبو معي في مذكرتي " عون صبرينة، لطيف وليد"
ولو بكلمة طيبة أو نصيحة قيمة.

كما نشكر كل طاقم مؤسسة القرض الشعبي الجزائري على استضافتهم
المشرفة ومساعدتهم لنا.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الأخت نور الهدى على مجهودها الكبير معنا
ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا لكل ساهم معنا سواء من قريب
او بعيد

في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أيمن... أحسن

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيها الرحمان واخفض لهما جناح الذل من الرحمة

إلى التي أنارت قلوبنا و كتبت أسماعنا على حركات عيونها، إلى التي قاسمتنا أفراسنا وحملت آلامنا
إلى التي ضحت بشبابها لإسعادنا إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها و وجهتني برعايتها ونصائحها
إلى أرق وأطيب قلب في الوجود، إلى العيون التي أرى فيها الأمل والحنان إلى الشمعة التي احترقت
لتنير دربي على أول ذكرت اسمها و لا زلت و سأظل أذكره ما حبيت إلى أحلى كلمة في الوجود،
إشراقة نوري أمي ثم ... أمي **"صليحة"**

إلى من أحسن تربيتي و علمني أن الحياة كفاح و أن العمل سر النجاح، إلى من سعى
دوما لرؤيتي ناجح متفوق و كان لي الدرع الواقي إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي و
لم يبخل علي بشيء إلى الذي ريانني و أرادني أن أبلغ المعالي إلى الذي كان مثلي
الأعلى في الصبر و الطاعة، رمز العطاء و عربون الوفاء و الثقة و أغلى هدية ربانية
أبي العزيز **"جمال"**

والذي لكما مني كل الشكر والعرفان على ما قدمتماه لي و لأخوتي **"بلال، موسى، محمد"**، سائلا
المولى عزو

جل أن يطيل في عمركما ويوفي عزمكما ويرزقكما حجة في بيته و شهادة في سبيله.
إلى أظهر روح، روح جدي وجدتي الكريمين لخضر وفاطمة الزهراء رحمهما الله عزو جل
واسكنهما فسيح جناته.

إلى أمني ودافعي في الحياة وسندي، أختي الغالية أنيسة"
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ورافقني طيلة سنوات، إلى من أحيتهم في الله أصدقائي **"أنور
عبد الصمد، وحيد، أمير، سيف، أسامة، أحسن، ميمون، أيمن، عبد الرؤوف، زهير"**

من شاركني في انجاز هذا العمل المتواضع أحسن إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم
تسعهم مذكرتي إليك أنت من تتصفح مذكرتي.

أيمن

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيها الرحمان واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
إلى التي أنارت قلوبنا و كتبت أسماعنا على حركات عيونها، إلى التي قاسمتنا أفراحنا وحملت
آلامنا إلى التي ضحت بشبابها لإسعادنا إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها و وجهتني برعايتها
ونصائحها إلى أرق وأطيب قلب في الوجود، إلى العيون التي أرى فيها الأمل والحنان إلى
الشمعة التي احترقت لتنير دربي على أول ذكرت اسمها و لا زلت و سأظل أذكره ما حببت إلى
أحلى كلمة في الوجود، إشراقة نوري أمي ثم ... أمي "سكينة".

إلى من أحسن تربيتي و علمني أن الحياة كفاح و أن العمل سر النجاح، إلى من سعى
دوما لرؤيتي ناجح متفوق و كان لي الدرع الواقي إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي و
لم يبخل علي بشيء إلى الذي ريانني و أرادني أن أبلغ المعالي إلى الذي كان مثلي
الأعلى في الصبر و الطاعة، رمز العطاء و عربون الوفاء و الثقة و أغلى هدية ربانية
"أبي العزيز" مصطفى.

والدي لكما مني كل الشكر والعرفان على ما قدمتماه لي و لأخوتي سائلا المولى عزو
جل أن يطيل في عمركما ويوفي عزمكما ويرزقكما حجة في بيته و شهادة في سبيله
إلى أظهر روح، روح جدي وجدتي الكريمين رحمهما الله عزوجل
واسكنهما فسيح جناته.
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ورافقني طيلة سنوات، إلى من أحبيتهم في الله أصدقائي ،
"ميمون، زهير"

من شاركني في انجاز هذا العمل المتواضع أحسن إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم
تسعهم مذكرتي إليك أنت من تتصفح مذكرتي.

أحسن



➤ ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحليل المالي ودوره في اختيار الهيكل التمويلي للبنوك، وقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين، الجانب الأول تناول الإطار النظري للدراسة، اعتمد على المسح المكتبي والاطلاع على الكتب والدراسات السابقة، والجانب الثاني تمثل في دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله-، عن طريق تحليل القوائم المالية للبنك خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2020، وحساب بعض المؤشرات والنسب المالية، وإجراء مقابلات مع بعض موظفي البنك. وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

يعتبر التحليل المالي همزة وصل بين القوائم المالية وعملية اختيار الهيكل التمويلي، حيث يتحدد الهيكل التمويلي استنادا إلى مجموعة من العناصر أهمها: حجم المؤسسة، السيولة، معدل الفائدة...الخ.

➤ **الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي ، الهيكل التمويلي ، القوائم المالية ، المؤشرات والنسب المالية.

➤ Abstract:

The study aimed to shed light on financial analysis and its role in choosing the optimal financing structure for banks, The study was divided into two parts, the first side dealing with the theoretical framework of the study relied on the desk survey and access to books and previous studies, and the second side represented in a case study of the Algerian people's loan bank- Mila Agency -, By analysing the bank's financial statements during the period from 2017 to 2020, calculating some financial indicators and ratios, and conducting interviews with some of the bank's employees.

The study concluded some important results:

Financial analysis is a link between the financial statements and the selection of the financing structure, as the financing structure is determined based on a set of elements, the most important of which are : the size of the institution, liquidity, interest rate...etc.

➤ **Keywords:** financial analysis, financial structure, financial statements, financial indicators and ratios.



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	البسمة
	كلمة الشكر والعرفان
	الإهداء
	الملخص
IV-II	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
X	فهرس الملاحق
ب-ح	مقدمة
22-2	الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية
2	تمهيد
9-3	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
5-3	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
8-5	المطلب الثاني: معايير وأنواع التحليل المالي
9-8	المطلب الثالث: مقومات التحليل المالي وأهميته
14-9	المبحث الثاني: استعمالات وخطوات التحليل المالي
10-9	المطلب الأول: استعمالات وأساليب التحليل المالي
12-10	المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي
14-12	المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي ونتائجه
21-14	المبحث الثالث: ماهية القوائم المالية
15-14	المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية
16-15	المطلب الثاني: أنواع وخصائص القوائم المالية
21-17	المطلب الثالث: الأساليب المستعملة في تحليل القوائم المالية
22	خلاصة الفصل
48-24	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للهيكل التمويلي
24	تمهيد
31-25	المبحث الأول: ماهية الهيكل التمويلي
26-25	المطلب الأول: مفهوم الهيكل التمويلي

فهرس المحتويات

26	المطلب الثاني: خصائص الهيكل التمويلي
31-26	المطلب الثالث: مصادر الهيكل التمويلي
41-31	المبحث الثاني: نظريات ومحددات الهيكل التمويلي
33-31	المطلب الأول: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي
35-34	المطلب الثاني: محددات الهيكل التمويلي
41-36	المطلب الثالث: الرفع المالي وأثره على الهيكل المالي
47-41	المبحث الثالث: سبل تصحيح خلل الهيكل التمويلي
42-41	المطلب الأول: أسباب احتفاظ المؤسسة بهيكل تمويلي غير أمثل
44-42	المطلب الثاني: أساليب تصحيح الهيكل التمويلي
47-45	المطلب الثالث: كيفية استخدام أساليب إصلاح خلل الهيكل التمويلي
48	خلاصة الفصل
71-50	الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية
50	تمهيد
55-51	المبحث الأول: ماهية بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-
52-51	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-
53-52	المطلب الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-
55-54	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-
70-56	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية والهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-
57-56	المطلب الأول: واقع تحليل القوائم المالية واختيار الهيكل التمويلي في بنك cpa
67-57	المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2020-2017
69-67	المطلب الثالث: تحليل الهيكل التمويلي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة للسنوات من 2020-2017
70-69	المطلب الرابع: تحليل الهيكل التمويلي بواسطة نسب المردودية والرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة للسنوات من 2020-2017
71	خلاصة الفصل
75-73	الخاتمة

فهرس المحتويات

82-77	قائمة المراجع
91-84	الملاحق



قائمة المجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية	16
02	ملخص لأهم الإجراءات التصحيحية لتركيبية الهيكل التمويلي	47-46
03	جانب الأصول من الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- للسنوات من 2020-2017	58-57
04	جانب الخصوم من الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- للسنوات من 2020-2017	60-59
05	الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- لسنة 2017	61
06	الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- لسنة 2018	62
07	الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- لسنة 2019	63
08	الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- لسنة 2020	64
09	حساب نسب السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- للسنوات من 2020-2017	65
10	حساب نسب المديونية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- للسنوات من 2020-2017	67-66
11	حساب مؤشرات التوازن المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- للسنوات من 2020-2017	68
12	حساب نسب المردودية والرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميله- للسنوات من 2020-2017	69



قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل توضيحي يمثل مصادر الهيكل التمويلي	27
02	رسم توضيحي للنظريات المفسرة للهيكل التمويلي	33
03	يوضح العلاقة بين المردودية المالية والاقتصادية	38
04	الهيكل التنظيمي لـ CPA	54
05	هيكل المديرية	55
06	التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - لسنة 2017	62
07	التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - لسنة 2018	63
08	التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - لسنة 2019	64
09	التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - لسنة 2020	65
10	التمثيل البياني لنسب السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - للسنوات من 2017-2020	66
11	التمثيل البياني لنسب المديونية لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - للسنوات من 2017-2020	67
12	التمثيل البياني لنسب المردودية والرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - للسنوات من 2017-2020	70



قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	رقم الصفحة
01	الميزانية المالية لسنة 2017	84
02	الميزانية المالية لسنة 2018	85
03	الميزانية المالية لسنة 2019	86
04	الميزانية المالية لسنة 2020	87
05	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	88
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	89
07	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	90
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2020	91



مقدمة:

يعتبر تحليل القوائم المالية للمؤسسات أهم أداة للوصول إلى نتائج تعطي إجابات لمختلف التساؤلات حول المركز المالي والنقدي ونتائج الأعمال لهذه المنشآت، والأهم من ذلك أنه يساعد في بناء الهيكل التمويلي وتحديد آجاله، ورغم أن استخدام أدوات التحليل المالي لا يتطلب إلا قدرا كافيا من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهرها، إلا أن تفسير النتائج المتحصل عليها من عملية التحليل وربطها بالهدف من ورائه ليس سهلا، مما يوجب على القائمين بالتحليل أن يكونوا على الدراية التامة بماهية التحليل المالي وأدواته وطبيعة العلاقة التي تربطه بالهدف الذي يرغب في الوصول إليه.

إن استخدام التحليل المالي كأداة لاختيار الهيكل التمويلي ليس حكرا على المؤسسات الاقتصادية فقط، بل يتعداه أيضا إلى البنوك بمختلف أنواعها باعتبارها مؤسسات مالية متخصصة، مع الإشارة إلى وجود بعض الاختلافات في استخدام أدوات التحليل، وترجع هذه الاختلافات إلى طبيعة عمل البنوك و المتمثل أساسا في قبول الودائع ومنح الائتمان.

تقوم البنوك خلال نشاطها باتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بنشاطها والتي تمكنها من الوصول إلى الأهداف الموضوعية، هذه القرارات لا يعتد بصلاحياتها في تحقيق الأهداف إلا إذا كانت مدروسة بدقة ومبنية على أسس علمية وعملية صحيحة، لعل أبرز هذه الأسس التحليل المالي.

تعتمد البنوك على تقنيات التحليل المالي باعتبارها أداة تساعد في وضع الهيكل التمويلي، وتطبيق هذه التقنيات على مختلف القوائم المالية للوقوف عند مدى قدرتها على التوفيق بين التزاماتها وحقوقها، واتخاذ الاجراءات والحلول المناسبة لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها، وضمان استمرارية نشاطاتها.

إشكالية الدراسة:

على ضوء الاهتمام المتزايد للمؤسسات نحو التسيير العقلاني لمصادر التمويل، التي تتنوع بين أموال خاصة وأموال اقتراض، زادت حاجتها إلى استخدام أهم الوسائل والتقنيات التي تساعد في تحديد بنية الهيكل التمويلي لعل أبرزها التحليل المالي للقوائم المالية، فإذا كانت البنوك هي الأخرى تركز على مخرجات التحليل المالي وتأخذها بعين الاعتبار في تحديد سياستها التمويلية، شأنها شأن المؤسسات الأخرى، فهذا يدفعنا إلى التساؤل التالي:

هل يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في اختيار الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي - وكالة ميلة

؟-

استنادا إلى الإشكالية المطروحة يمكن استنتاج بعض التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ماهي أدوات التحليل المالي التي يتم الاستعانة بها في اختيار الهيكل التمويلي؟
- كيف يتم توظيف مخرجات التحليل المالي للقوائم المالية في اختيار الهيكل التمويلي؟
- هل يستند بنك القرض الشعبي فعلا على التحليل المالي في اتخاذ قراراته واختيار الهيكل التمويلي؟

الفرضيات:

يمكن تخمين بعض الفرضيات استنادا إلى التساؤلات الفرعية سابقة الذكر كما يلي:

- 1- يتم تحليل القوائم المالية عن طريق المؤشرات والنسب المالية؛
 - 2- يتم الاستعانة بنسب السيولة والمردودية والرافعة المالية في اختيار الهيكل التمويلي؛
 - 3- تشخص مخرجات التحليل المالي الوضعية المالية للمؤسسات ومركزها المالي، ومن ثم اختيار الهيكل التمويلي؛
 - 4- يستخدم بنك القرض الشعبي-وكالة ميلة-التحليل المالي في اتخاذ قراراته، وتحديد بنية هيكله التمويلي.
- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها موضوع مالي متشعب يمس العديد من القطاعات أبرزها القطاع البنكي، فهو من أكبر القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تنشط في مجال جمع المدخرات وإعادة توزيعها على القطاعات التي تعاني من عجز مالي، وهو ما يدعو إلى إدراك أهمية الهيكل التمويلي وأثره على أداء البنوك في المجال سابق الذكر، ومحاولة الإجابة على بعض التساؤلات ذات الصلة بهذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

توجد العديد من الأهداف المسطرة لهذا البحث نذكر منها:

- التعرف على أهمية الاداء المالي وأدوات تقييمه؛
- التعرف على أهم محددات الهيكل التمويلي ، خاصة في قطاع البنوك؛
- التعرف على العلاقة بين التحليل المالي للقوائم المالية واختيار الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي؛
- محاولة معرفة مدى تطابق الجانب النظري للموضوع مع الجانب التطبيقي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من الأسباب التي دفعت بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع بالذات لدراسته:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا النوع من المواضيع؛
- وفرة المراجع في هذا المجال؛
- إمكانية إجراء الدراسة الميدانية؛
- الرغبة في معرفة وزن التحليل المالي ونتائجه في التأثير على الهيكل التمويلي؛
- اختبار مدى اعتماد بنك القرض الشعبي-وكالة ميلة -على التحليل المالي في بناء الهيكل التمويلي.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في كل من الفصل الأول والثاني باعتبارهما فصلين نظريين، هذا المنهج هو عبارة عن اجتماع منهجين مع بعضهما البعض هما المنهج الوصفي الذي يعتبر المنهج الرئيسي يساعده المنهج التحليلي من أجل البحث في موضوع الدراسة، وهو قائم على جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وإجراء المقارنات مع مواضيع مماثلة، بينما تم اعتماد منهج دراسة الحالة بالنسبة للفصل الثالث باعتباره فصل تطبيقي، وهو عبارة عن مجموعة من الخطوات يتمكن من

خلالها الباحث من الدراسة الدقيقة لكافة الجوانب التي ترتبط بموضوع الدراسة، من خلال اجراء تربص ميداني على مستوى بنك القرض الشعبي-وكالة ميله-، والقيام بمقابلات ميدانية مع بعض الموظفين في البنك لالتماس إجابات لبعض التساؤلات، إضافة إلى الحصول على الوثائق والبيانات اللازمة لإتمام البحث.

صعوبات الدراسة:

- من أهم الصعوبات التي واجهت هذا البحث نذكر:
- عدم إمكانية الحصول على جميع الوثائق المطلوبة؛
- ضيق الوقت مقارنة باتساع الموضوع؛
- التستر على المعلومات من طرف بعض الموظفين في البنك.

أدوات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع، اعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات ممثلة في المسح المكتبي عن طريق الاطلاع على كم معتبر من المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية، هذه المراجع عبارة عن كتب، مذكرات، مجلات...الخ. وكأداة أخرى، اعتمد الباحث كذلك على المقابلة حيث قام بإجراء مقابلات مع بعض الموظفين في بنك القرض الشعبي- وكالة ميله -وتمكن بفضل ذلك من الاطلاع على بعض الوثائق الداخلية للوكالة ذات الصلة بموضوع الدراسة وجمع معلومات شفوية التقطها من بعض الموظفين.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي سبق وتناولت جزءا من متغيرات الدراسة الحالية منها:

-الدراسة الأولى: زينب لحول، دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في البنوك التجارية-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة جيجل-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2016.

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية هل يساهم التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات في البنك الوطني الجزائري-وكالة جيجل-وذلك من خلال إجراء مقابلات ميدانية وتطبيق مجموعة من النسب والمؤشرات المالية على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، ومقارنة الجانب النظري من الدراسة مع الجانب التطبيقي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن اتخاذ القرارات في البنوك التجارية أمر بالغ الأهمية، والأهم من ذلك إضفاء صفة الرشد على تلك القرارات، فترشيد القرار يعني اختيار البديل الذي يساهم في تحصيل أكبر قدر من الغايات وبأقل قدر من التكاليف وأدنى حد من الخطورة، ويتحقق ذلك بفضل مدير محل قادر على تحليل القوائم المالية، وبناء القرار على ذلك الأساس.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، هو محاولة هذه الأخيرة اختبار دور التحليل المالي للقوائم المالية في اختيار الهيكل التمويلي للبنك.

-الدراسة الثانية: إلهام التيجاني، محمود فوزي شعوبي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري في الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2011-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015.

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية خلال الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2011، واعتمادا على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين. توصلت الدراسة إلى ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

الدراسة الحالية تتميز عن هذه الدراسة في كونها تستهدف التحليل المالي ودوره في اختيار الهيكل التمويلي .

الدراسة الثالثة:

Steven, A. Ross, The determination of financial structure: the incentive signaling Approach, Journal of economies, vol.8(1997).

تمحورت الدراسة حول ما افترضته نظرية "مود غلياني وميلر" وهي إحدى النظريات المفسرة للهيكل التمويلي حول عدم أهمية الهيكل التمويلي، لأن السوق يمتلك معلومات كاملة عن أنشطة الشركة إذا كان المديرين يمتلكون معلومات داخلية، وقد تطرقت إلى فكرة تبني الهيكل التمويلي للرافعة المالية. وقد خرجت بحقيقة أن قيمة الشركات سترتفع مع ارتفاع الرافعة المالية، لأن زيادة الرافعة المالية ستزيد من إدراك السوق لقيمة الشركة.

أما الدراسة الحالية فقد تطرقت إلى العديد من النظريات المفسرة للهيكل التمويلي، مثل نظرية الموازنة ونظرية توقيت السوق، كما هدفت أيضا إلى توضيح العلاقة بين التحليل المالي والهيكل التمويلي.

الدراسة الرابعة:

Nicola citorelli and Michele gambera, Banking market structure financial dependence and growth: international Evidence from Industry data, the journal of finance, vol.56,N.02 (apr2001).

رمت الدراسة إلى استكشاف الصلة التجريبية لهيكل السوق بالنمو، إذ يوجد دليل قوي على وجود علاقة إيجابية بين مستوى تطور القطاع المصرفي في الاقتصاد والنمو الناتج على المدى الطويل، وقد ركزت أيضا على الدور الذي يلعبه هيكل سوق القطاع المصرفي في ديناميكية تراكم رأس المال.

ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة، أن تركيز البنوك يعزز نمو القطاع الصناعية الأكثر حاجة إلى التمويل إلى التمويل الخارجي من خلال تسهيل وصول الائتمان إلى الشركات الأصغر، وأن التأثير المحبط العام المرتبط بالصناعة المصرفية المركزة في نمو متزايد، وهو ما يؤثر على جميع القطاعات والشركات بشكل عشوائي.

وتختلف عنها الدراسة الحالية في أنها مست الهيكل التمويلي للبنوك والعوامل التي تؤثر عليه، إضافة إلى التحليل المالي وعناصره وعلاقته بالهيكل التمويلي.

هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى جانبين، أحدهما نظري استعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة، وقد تضمن فصلين الأول تناول الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية، والثاني تضمن الإطار النظري للهيكل التمويلي، أما الجانب الآخر للدراسة فهو الجانب التطبيقي الذي أسقطت عليه بعض المفاهيم والنظريات التي تناولها الجانب النظري.

الفصل الأول: التحليل

المالي للقوائم المالية

تمهيد:

يعد التحليل المالي للقوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات لمختلف الأطراف ذات المصلحة، وعليه يجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ملائمة وموثوقة يمكن استخدامها في القرارات الاقتصادية المناسبة، مما دعا إلى ضرورة تحليل ودراسة محتويات القوائم المالية للمؤسسات بشكل عملي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

وانطلاقاً مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: استعمالات وخطوات التحليل المالي.

المبحث الثالث: ماهية القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل تغيرات الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

نتناول في هذا المطلب نشأة ومفهوم التحليل المالي والذي نستعرضهم كالآتي:

أولاً: نشأة التحليل المالي

تشير المراجع العلمية أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى مؤسسة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.¹

- الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال مالياً لتحديد

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي للقوائم المالية لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص25.

مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

– الائتمان:

إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل وفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت. ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف.¹

ثانياً: مفهوم التحليل المالي

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

- 1- **عرف التحليل المالي على أنه:** "هو أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها على الجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتحديد المشاكل وتحفيز الإدارة على معالجتها".²
- 2- **وفي هذا السياق، التحليل المالي كذلك بأنه** "عملية بحث واستسقاء وتفسير واستنتاج تُبنى على تجميع وتصنيف البيانات والأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية ثم مقارنتها وقياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها ، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية".³
- 3- **هو عملية يتم من خلالها** استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.⁴
- 4- **عرف التحليل المالي بأنه هو** " معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد".⁵

¹مرجع نفسه، ص26.

²دريد شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج والتوزيع، الأردن، 2006، ص56.

³محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص- ص20-21.

⁴محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة-**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص03.

⁵خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص54.

بشكل عام ومن خلال هذه المقدمة، يمكن أن نعرف التحليل المالي بأنه "عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المشروع من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى، باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، تساعد في تقييم الأداء الحالي للمشروع، واستشراف الوضع المستقبلي له".

المطلب الثاني: معايير وأنواع التحليل المالي

سننتظر في هذا المطلب إلى مختلف المعايير والأنواع التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي فيما يلي:

أولاً: المعايير المعتمدة في التحليل المالي

هناك عدة أنواع من المعايير يمكن للمحلل المالي استخدام الأنسب منها عند قيامه بعملية التحليل تتمثل بالمعايير الآتية:

1- المعايير المطلقة absolute standards:

وتقاس كفاءة سيولة المؤسسة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول (2) مرة، ومعيار نسبة السيولة السرية (1.5) مرة.¹

2- معايير الصناعة industry standards:

ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع المؤسسة ضمن القطاع الذي تعمل به، كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة، و عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها.

3- المعايير المستهدفة goal standards:

إذ تعد الإدارة مسبقاً، وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها، وعليها يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.²

4- المعايير التاريخية historical standards:

تعد المعايير التاريخية مقياساً للمعدلات التي وقعت في الماضي وتستخدم في الحكم على مستوى المؤسسات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي. وفي ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه المنشآت. فمثلاً لو تم الافتراض أن نسبة المديونية الحالية لمنشأة ما 1:3 في حين أنها كانت في الماضي 1:2، فإن هناك

¹ عدنان تايه النعيمي، وآخرون، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص30.

² محمود عزت اللحام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة-العدد49)، قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأمير مقرن، السعودية، 2016، ص305.

انحرافا بين النسبتين مما يؤدي بالمحلل المالي إلى التساؤل عن أسباب هذا الانحراف وهل هو انحراف إيجابي أو سلبي وفي حالة غياب المعيار التاريخي اللازم للمقارنة يمكن استخدام المتوسط الحسابي لمجموع النسب لدى شركة واحدة لعدة سنوات.¹

ثانيا: أنواع التحليل المالي

إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية وما يتوافر من معلومات إضافية، يمكن أن يتم لغرض الحصول على فهم أكبر للوضع المالي، ونتائج الأعمال لمؤسسة ما بشكل عام، أو لدراسة ظاهرة معينة بتلك المؤسسة بشكل خاص، ولإنجاز ذلك، فإن التحليل يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للشركة، أو بواسطة أطراف خارجية، من هنا يمكن تصنيف أنواع التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي إلى: تحليل مالي داخلي، وتحليل مالي خارجي. ومن حيث البعد الزمني للتحليل إلى: تحليل مالي رأسي (عمودي)، وتحليل مالي أفقي، كما تقسم بحسب الفترة التي يغطيها التحليل إلى: التحليل المالي قصير الأجل، والتحليل المالي طويل الأجل.

- حسب الجهة القائمة بالتحليل:

- التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب:²

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل؛

- متابعة تنفيذ الخطط؛

- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة؛

- تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القائمة عليها في مواعيدها.

- التحليل المالي الخارجي:

هو تحليل يقوم به شخص خارجي (هيئة أو محلل مالي) من أجل فحص الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وإعطاء الحلول المناسبة للوضع المالي السيئ، وغالبا يقتصر هذا التحليل على جانب معين من الجوانب المالية للمؤسسة لذلك يكون هذا التحليل جزئيا وغير شامل لأنه لا يتوفر على كل المعلومات التي يحتاجها بمهمته.³

¹ علي حسين نوري اللامي، أثر استخدام التحليل المالي والكمي للقوائم المالية في تحديد أسعار أسهم المصارف، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص مصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 19.

² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 34-35.

³ DovOgien, Gestion financière de l'entreprise, dunod, p4, paris, 2008.

- البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:¹

- التحليل المالي الرأسي:

هو إيجاد الأهمية النسبية لمكونات أو بنود قائمة النتيجة وقائمة المركز المالي أي بعبارة أخرى تحليل كل قائمة مالية على شكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، بحيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها أي أن هذا التحليل يمتاز بالسكون لانتهاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على هذا التحليل بالتحليل الساكن أو الثابت.

- التحليل المالي الأفقي:

ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين، فمثلاً صافي ربح عام 1998 كان 30000 وصافي ربح عام 1999 كان 35000، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر ولكن بين عامين متتاليين. ويعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات ويساعد هذا التحليل على ما يلي:²

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية؛

- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛

- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في المؤسسة؛

- الحكم على مدى مناسبة سياسة الإدارة ومدى نجاحها.

- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس فترات قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

- التحليل المالي طويل الأجل:

¹ زهرة حسن العمري والسيد علي خلف البركاني، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية -، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، يوم 09-02-2009، ص 113.

² عبد الحليم كراجيه، علي ربابعة، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 188.

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات.¹

المطلب الثالث: مقومات التحليل المالي وأهميته

أولاً: مقومات التحليل المالي:

- التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعملية، لعل أبرز هذه المقومات هي:²
- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي مسترشدين بالغرض الذي يقوم من أجله كالاستثمار أو الإقراض أو ما شابه ذلك؛
- القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع؛
- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل المالي بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتم استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتائج غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

- تزداد الأهمية باستخدام التحليل المالي في الوقت الحاضر باعتباره علم له قواعد ومعايير حيث يهتم بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة ومن ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية لاكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المتبعة. ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:³
- تساعد إدارة المؤسسة في رسم الأهداف وإعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها؛
- تمكين الإدارة من تصحيح الأخطاء والانحرافات حال حدوثها باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص20.

² سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنقيب بالتعثر المصرفي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص86.

³ محمد عبد المولى أبو دلبوح، أثر استخدام أدوات التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تمويل ومصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، صص22-23.

- أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها؛
- معرفة أرصدة السيولة للمنشأة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من المخاطر المتوقع حصولها.

المبحث الثاني: استعمالات وخطوات التحليل المالي

سننتقل في هذا المبحث إلى مختلف الاستعمالات الخاصة بالتحليل المالي والخطوات التي يمر بها التحليل المالي للوصول إلى نتائج مرضية.

المطلب الأول: استعمالات وأساليب التحليل المالي

أولاً: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة، أهمها:¹

- **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين). وبالتالي: الذي يقوم بالتحليل هو المقرض. فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.
- **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.
- **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين، أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدها.
- **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.
- **التخطيط:** تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصوير لأداء المؤسسة بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.²

¹ أيمن الشنطي، زهير الحدي، وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2009، ص-ص 127-128.

² مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص-ص 234-235.

ثانيا: أساليب التحليل المالي

يعد تحليل التغير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية، وينفذ هذا التحليل من خلال الشكّلين الآتيين:

- التحليل العمودي vertical analysis:

إن قيام المصرف بعملية انعكس على شكل تغير بالزيادة أو النقصان في بنود القوائم المالية لذلك فإن التحليل العمودي يتضمن نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، وفي الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل العمودي عدة أشكال ففي جانب الموجودات قد ينسب موجود معين إلى أحد الموجودات أو إلى إجمالي الموجودات، وذلك للتوصل إلى دلالة ذات معنى. أما في قائمة الدخل فيتم التحليل العمودي بنسبة عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى رقم صافي المبيعات، للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعناصر قائمة الدخل تتضمن (المبيعات، وتكلفة المبيعات، ومجمل الربح وبنود المصروفات التشغيلية)، وعادة يتم احتساب نسبة كل بند من بنود المصروفات المختلفة إلى صافي المبيعات، وذلك لوجود ارتباط بين حجم الكثير من المصروفات ومستوى المبيعات، وهذه العلاقة قد تكون واضحة في بعض البنود وخاصة في بنود المصروفات ذات الطبيعة المتغيرة أو شبه المتغيرة.

- التحليل الأفقي horizontal analysis:

في التحليل الأفقي يتم اتباع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير ويدخل تحليل السلسلة الزمنية للأرقام والمتغيرات المحاسبية ضمن هذا النوع من التحليل. وبشكل عام فإن التحليل الأفقي يساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين مثل معرفة اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية فيما إذا كان في تزايد أو يتناقص، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا البند من فترة مالية إلى أخرى.¹

- التحليل باستخدام النسب المالية:

يعتمد هذا التحليل على العلاقات بين عناصر كل من الموارد والاستخدامات، وأيضاً بينهما وبين عناصر كل من الإيرادات والمصروفات المحققة من طرف المؤسسة، حيث تمثل النسبة علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية مرتبطين ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وهي أكثر وسائل التحليل استعمالاً في هذا المجال.²

المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي

إن إنجاز التحليل المالي الذي يستوجب المرور بمراحل وخطوات أساسية، حيث أن هذه المراحل والخطوات تختلف من تحليل لآخر، ويمكننا أن نوجز أهم مراحل التحليل المالي بالمراحل التالية:

¹ علي حسين نوري اللامي، مرجع سابق، ص 18-19.

² بلقاسم ميموني، محمد قرارش، التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط المؤسسات البنكية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 103.

- **مرحلة الإعداد والتحضير:** هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكاليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجابياً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها ويقوم المحلل المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة:
- **تحديد الهدف من التحليل:** وتعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي والمعاملة الواجب جمعها، حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعاملة الواجب جمعها.
- **مدى ونطاق التحليل:** بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعدها لمؤسسات أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات عدة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.
- **تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل:** يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها بدقة وتشمل كل متطلبات التحليل.
- **مرحلة التحليل:** هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون من الخطوات التالية:
- **إعادة تبويب وتصنيف المعلومات:** تعتبر خطوة مهمة حيث تتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الأهداف المنشودة.
- **اختيار الإدارة الملائمة للتحليل:** يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.
- **تحليل الانحرافات وأسبابها:** وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو مؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة لأعوام أخرى أو تخص المنشآت المنافسة في نفس القطاع. وتساعد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل. كما قد تكون هذه الانحرافات ايجابية أو سلبية، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة.¹
- **مرحلة الاستنتاجات والتوصيات:** وهي المرحلة التي يحصل فيها المحلل على نتائج التحليل ويجني ثمار المراحل السابقة والوصول إلى قرارات نتيجة لعملية التحليل، وتتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006، ص-ص 76-81.

- **صياغة التقرير:** والتقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها.

ويرى الباحث أنه من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذه المرحلة وتأثيرها، حيث أن مراحل التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، وأن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد المرحلة التي يمر بها التحليل المالي بدقة.¹

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي ونتائجه

أولاً: مصادر معلومات التحليل المالي

هناك من الباحثين من قسم مصادر المعلومات المالية في منظمات الأعمال سواء كانت شركات أو مؤسسات مالية والتي يتم استعمالها بغرض القيام بعملية التحليل المالي إلى نوعين رئيسيين هما:

- **مصادر داخلية:**

وبتعدد المصادر الداخلية يمكن أن نحصرها فيما يلي:²

- القوائم المالية الأساسية:

وتشمل حسب النظام المحاسبي المالي خمسة قوائم يمكن أن نذكرها فيما يلي:

✓ الميزانية؛

✓ جدول حسابات النتائج؛

✓ قائمة التدفقات النقدية؛

✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

✓ **الملاحق:** وتعد جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير متوفرة في القوائم المالية، كما تحتوي الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة.

- **التقارير المؤقتة (المرحلية):** وهي التي تقدم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوية) ويكون الهدف منها إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في تواريخ متقاربة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض، ويضاف إلى ذلك تلك التقارير يمكن أن توفر معلومات هامة متعلقة بالجوانب الموسمية وكيفية سير العمل.

- **تقارير مجلس الإدارة:** وهي التي تحتوي على معلومات تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

- **تقرير مراجع الحسابات:** وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها.

¹ فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016، ص-ص 31-32.

² سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، 2016، ص 88.

- التقارير الإدارية: وهي التقارير الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، بالإضافة إلى معلومات أخرى.
- مصادر خارجية:

حيث يستطيع المحلل المالي الحصول على المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق رأس المال وهيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن يحصل عليها من الصحف والمجلات المتخصصة و المكاتب الاستشارية.

ومن المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة، مقارنتها بما هو قائم في الشركات المنافسة ولذلك يجب تجميع معلومات عن الصناعة التي يعمل فيها المؤسسة، ويضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة، وكذلك بيانات عن ظروف المنافسة، وأثر الاتفاقيات الدولية في تلك الصناعة. ويتوقف اعتماد المحلل المالي على كل من المصدرين حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، أي هل هي مؤشرات كمية أو نوعية.¹

ثانيا: نتائج التحليل المالي للقوائم المالية

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة والمتمثلة فيما يلي:²

- نتائج التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة ب:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزانة...الخ).

- نتائج التحليل المالي الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها، والمتمثلة فيما يلي:

¹ أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص-ص 18-19.

² لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، 2011، ص82.

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

المبحث الثالث: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الصورة المالية للمؤسسة (أي المرآة العاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة)، فالقوائم المالية تمثل حصيلة مخرجات المحاسبة التي تمسكها المؤسسة لسنة مالية معينة، فهي صورة مختصرة وواضحة لكافة العمليات المالية والتجارية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة. فإدارة المؤسسة وغيرها من المستخدمين الآخرين للقوائم المالية للمؤسسة يمكنهم من خلال تلك القوائم المالية الحكم على نشاط المؤسسة، إلا أن ذلك لا يتم إلا بعد تلك تحليل القوائم المالية، والذي يتم من خلال التحليل المالي بمختلف أدواته وأساليبه.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية

أولاً: مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

- هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية وتوفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.¹
- تعرف القوائم المالية على أنها المنتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية، وتعطي صورة لمستخدمي القوائم المالية عن المركز الحالي للمؤسسة، وقوتها الإيرادية، وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة.²
- عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC القوائم المالية كما يلي: "القوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة زمنية معينة، وتهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة".³

¹ محمد البشير مركان، وآخرون، التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2020، ص 174.

² بلعيد وردة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019، ص 50.

³ فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2009، ص-ص 67-68.

- كما تعرف بأنها "مجموعة كاملة ومترابطة من الوثائق المحاسبية والمالية والتي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء والتغير في الوضعية المالية في تاريخ إقفال الحسابات".
- كما تعرف أيضا بأنها "عبارة عن الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليه عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية".¹
- وبشكل عام تعرف القوائم المالية على أنها: صورة ملخصة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال سنة.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

للقوائم المالية مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:²

- عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة للتغيير والتي تعكس أدائها؛
- توفير المعلومات النافعة لتقرير احتمال تحقق تدفق الخزينة وكذا أهمية هذا التدفق في فترات حدوثه؛
- تبين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات اتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص القوائم المالية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع القوائم المالية ومختلف خصائصها المتمثلة فيما يلي:

أولا: أنواع القوائم المالية

- تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجيين (البنوك)، فهي تظهر المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن، وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة، وتتمثل هذه القوائم في:³
- **جدول الميزانية العمومية:** هي قائمة توضح المركز المالي لمؤسسة ما في تاريخ محدد، كما أنها تبين أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق مالكيها، وعادة ما يتم إعدادها بشكل سنوي.

¹ آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص30.

² زبونة مخلخل، يحاوي مفيدة، دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 03، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2020، ص265.

³ أحمد ميلي سمية، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2018، صص 257-258.

- جدول حساب النتيجة: هي ملخص للإيرادات ونفقات المؤسسة خلال فترة مالية واحدة، وتسمى أيضا بقائمة الربح لأنها تبين ربح الفترة المالية من خلال مقابلة إيرادات الفترة المالية مع نفقات نفس الفترة.
- جدول التدفقات النقدية: هي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية السابقة، حيث أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تمكين المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.

ثانيا: خصائص القوائم المالية

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في الجدول الموالي:¹

الجدول رقم 01: الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب	الملائمة أو الدلالة	المصداقية والعدالة	القابلية للمقارنة
-لا تكون معقدة. -يجب أن ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	-حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها يؤثر على القرار. -تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.	-يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعتبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث. -أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.	قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.

بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر، 2013، ص49

¹ بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر، 2013، ص49.

المطلب الثالث: الأساليب المستعملة في تحليل القوائم المالية

سوف نتطرق إلى الأساليب الخاصة بكل قائمة من القوائم على حدى، وتتمثل فيما يلي:

1- المؤشرات المالية لتحليل الميزانية: سوف نقوم بتحليل الميزانية من المنظور المالي والوظيفي، والتطرق إلى أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييمها:¹

أ- المؤشرات الأساسية في المنظور المالي:

تقضي القاعدة بضرورة تمويل استخدامات الأكثر من سنة بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها أقل من سنة، وتوفير هامش إضافي لمواجهة المخاطر. ويتمثل هذا الهامش في رأس المال العامل للسيولة، وهو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

✚ **حساب رأس المال العامل للسيولة:** يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية ومن أسفلها.

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل.

- حالات رأس المال العامل: سوف سنقوم بدراسة الحالات التي يكون عليها رأس المال العامل.

- من أعلى الميزانية: وتكون فيها الحالات التالية:

- **رأس المال العامل < 0 موجب:** الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل جميع استثماراتها بواسطة موارد المالية الدائمة وحقت فائض تمثل في رأس المال العامل.

- **رأس المال العامل > 0 سالب:** الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل.

- **رأس المال = 0 معدوم:** أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث أي تم حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

- **من أدنى الميزانية:** وتكون في الحالات التالية:²

- **رأس المال العامل < 0 موجب:** أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل سيولة، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي-دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص139.

² إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)-دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، ج1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، صص-89-90.

- رأس المال العامل >0 سالب: في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.
- رأس المال العامل = 0 معدوم: تتمكن المؤسسة في هذه الحالة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.
- ب- رأس المال العامل الوظيفي:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أدوات لتحليل الميزانية الوظيفية.

➤ **مؤشرات التوازن المالي:** تتمثل المؤشرات المالية في رأس المال العامل والاحتياج والخزينة.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: وهو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:¹

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة.

ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب الحالات التالية:

- الحالة الأولى موجب $frng > 0$: فهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول غير الجارية، أي وجود فائض في دورة الاستثمار، يعتبر هذا الفائض هامش أمان تستخدمه المؤسسة في تمويل اختلالات (عجز) دورة الاستغلال الناتجة عن كون الخصوم الجارية غير كافية لتغطية الأصول الجارية.
- الحالة الثانية سالب $frng < 0$: هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية ممول من الديون قصيرة الأجل وهو وضع غير سليم، كون أن فترة استحقاق الديون القصيرة الأجل أقصر من فترة تحول الأصول غير الجارية إلى سيولة مما يضع المؤسسة في حالة عسر مالي أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.
- الحالة الثالثة: معدوم $frng = 0$: هذا يعني أن المؤسسة تحقق الحد الأدنى للتوازن المالي.

➤ **الاحتياج في رأس المال العامل bfr :**

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل ، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل²، وذلك حسب الحالات التالية:

¹ يوسف بومدين، فاتح ساحل، تفسير التسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص14.

² زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، التفسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص52.

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال **bfrx**: والذي يحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال ويعبر عن التوازن المالي على مستوى عناصر الاستغلال كما يلي:¹

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال **bfrex**: ويحسب بإجراء الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال ويعبر عن التوازن المالي خارج النشاط الرئيس للمؤسسة وفق العلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

الخزينة الصافية:

تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وهو ما قصدنا به الاحتياج لرأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة العكس تكون الخزينة سالبة، وتحسب الخزينة الصافية من خلال العلاقة التالية:²

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل

- الحالة الأولى: الخزينة موجبة يعني رأس المال العامل موجب وهو أكبر من الاحتياج أي المؤسسة قادرة على تغطية الاحتياج.

- الحالة الثانية: الخزينة معدومة رأس المال العامل يساوي الاحتياج من رأس المال العامل.

- الحالة الثالثة: الخزينة سالبة أي الاحتياج أكبر من رأس المال العامل أي المؤسسة غير قادرة على تغطية الاحتياج.

- تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما يساعد على انتشار النسب بين المحللين

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) - أجوبة تمارين وحلول، الطبعة الثانية، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص61.

² منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الانسانية، المجلد31، العدد01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة02، الجزائر، جوان2020، ص190.

والمستخدمين سهولة استخدامها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء. ويمكن تصنيف النسب المالية على أسس مختلفة كما يلي:

- النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات: فقد صُنفت إلى أربع مجموعات كما يلي:
- نسب الميزانية المالية:

هي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي، كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الديون القصيرة الأجل.

- نسب حساب النتائج:

وهي النسب التي يتكون بالبسط والمقام فيها من بنود حساب النتائج، وهي مثل نسب درجة التكامل العمومي، نسب الإنتاجية، ونسب العائد على الاستثمار.

- نسب قائمة التدفقات النقدية:

وهي النسب التي تشكل من بنود جدول سيولة الخزينة أو جدول التدفقات مثل: نسبة التشغيل إلى الاستثمار إلى التمويل.

- النسب المختلطة:

وهي نسب تتشكل من بنود القوائم المالية الأخرى مثل الميزانية وحساب النتائج.

- النسب المالية المصنفة حسب الهدف:

وتصنف حسب أهداف الجهة المستفيدة من التحليل إلى نسب الربحية، نسب السيولة ونسب السوق وتنقسم النسب المالية المستخرجة من الميزانية إلى ثلاث مجموعات:

- نسب السيولة:

وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرات المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة كأصول المتداولة دون تحقيق خسائر.

- نسب المديونية والهيكل المالي:

تقوم هذه النسب بتحليل قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل، وتهتم بها الأطراف التي تقدم القروض الطويلة الأجل مثل أصحاب السندات والمؤسسات المالية.

- نسب النشاط:

غالبا ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم والتعرف على الطريقة التي تقوم بها الأعمال في إدارة أصولها ومخزونها من البضاعة وكذلك مقدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها.

- النسب المالية لتحليل حساب النتائج:

هناك عدة نسب يعتمد عليها في تقييم الأداء بالاعتماد على جدول حساب النتائج، وفيما يلي أهم هذه النسب درجة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة)، الإنتاجية، عدد مرات تغطية الفوائد.¹

- تحليل جدول تدفقات الخزينة:

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوباً مهماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسة، ويلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئاً مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الميزانية و جدول حسابات النتائج حيث يعود ذلك إلى التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية، وفيما يلي أهم النسب المالية سواء كانت لتقييم السيولة أو تقييم جودة الأرباح المعتمد عليها في تحليل الخزينة:

- نسب جودة الأرباح:

تقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، حيث توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعدل على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعدل على الأساس النقدي، وهذا المقياس يشير إلى مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المؤسسات المماثلة.

-جودة السيولة:

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية ، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائض نقدياً يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه، إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فعلى المؤسسة أن تبحث عن مصادر تمويل العجز، وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.²

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص76.

² منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي-مدخل صناعة القرار-، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص-ص164-165.

خلاصة الفصل:

بعدما تم التطرق في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للتحليل المالي، من نشأة ومفهوم وخصائص وأهداف وأنواع...، يمكن القول بأن التحليل المالي من أهم الأدوات التي تساعد الإدارة المالية في تسيير الأموال، وذلك لأنه يقوم بتحليل القوائم المالية من جوانب مختلفة في فترة زمنية معينة، باستخدام أبرز المؤشرات والنسب المالية للخروج بنتائج تعكس مختلف الظواهر المالية التي تتميز بها هذه القوائم.

الفصل الثاني: الإطار

المفاهيمي للهيكل

التمويلي

تمهيد:

يعتبر موضوع الهيكل التمويلي في المؤسسة الاقتصادية من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين، وقد ظهرت بعد هذه الدراسة عدة مقاربات كل منها تحاول دراسة تحديد الهيكل التمويلي في تحسين عمل المؤسسة إلا أنه لحد الآن مزال الجدل بين الماليين قائما حول وجود هيكل تمويلي أمثل، ولقد خصصنا هذا الفصل كمدخل للهيكل التمويلي وعلاقته بالتحليل المالي من خلال التعرف على المفاهيم المتعلقة بالهيكل التمويلي والتحليل المالي للقوائم المالية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الهيكل التمويلي.

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الهيكل التمويلي.

المبحث الثالث: سبل تصحيح خلل الهيكل التمويلي.

المبحث الأول: ماهية الهيكل التمويلي

يعتبر الهيكل التمويلي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومسيرين لما له من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي والذي يضمن لها عدم تعرضها للإفلاس. وأي مؤسسة تسعى لأن يكون لها هيكل تمويلي أمثل، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالهيكل التمويلي بصفة عامة والهيكل التمويلي بصفة خاصة إضافة إلى خصائص ومحددات اختيار الهيكل التمويلي ومختلف النظريات المفسرة له ونسبه.

المطلب الأول: مفهوم الهيكل التمويلي

تعد قرارات التمويل من القرارات المالية المهمة في المؤسسة التي تبحث عن مصادر التمويل سواء كان ذلك عن طريق أموال الملكية أو عن طريق الديون أو مزيج بين الاثنين، بما يضمن تحقيق أدنى تكلفة، ويعرف مزيج الديون وهيكل الملكية بالهيكل المالي.

- **تعريف 01:** "توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة، سواء كانت هذه العناصر طويلة ومتوسطة الأجل أم كانت قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين (اقتراض) أو أموال ملكية". لذلك الهيكل التمويلي للمؤسسة يوضح الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لأصولها، حيث يتكون من عنصرين هما:

- **الديون:** وهي حصول المؤسسة على مبلغ معين والاستفادة منه وذلك بإبرام عقد تلتزم به بسداد ذلك المبلغ للهيئة المعنية.

- **الأموال الخاصة:** هي تلك المساهمات التي يساهم بها ملاك المؤسسة مقابل حصولهم على حقوق معينة.

- **تعريف 02:** هو ذلك المزيج المكون من الأموال الخاصة والديون الذي يعظم قيمة المؤسسة مما يعظم ثروة المساهمين وفي نفس الوقت يخفض تكلفة الأموال.¹

- **تعريف 03:** هو هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في الميزانية العمومية.

- **تعريف 04:** هو النسبة التمويلية للمؤسسة أي الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها.²

أما فيما يخص تعريف الهيكل التمويلي فنذكر ما يلي:

- **التعريف 01:** "ذلك المزيج من الأموال الخاصة والديون الذي يخفض تكلفة الأموال ويعظم في نفس الوقت قيمة المؤسسة مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين".³

¹ يمينية مسراتي، رميدي عبد الوهاب، أثر محددات الهيكل التمويلي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2020، ص 318.

² هودة عبو، ربيعة عبو، الهيكل التمويلي الأمثل ومؤشرات تقييمه، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، جوان 2021، ص ص 80-81.

³ Jean marie Gagnon, Nabil Khouri, *Traité de gestion financière, 2 édition*, Gaëtan Mourin, Paris, 1981, p343.

– **التعريف 02:** "هو ذلك المزيج من التمويل الممتلك والمقترض الذي يجعل المعدل الموزون لكلفة التمويل في أدنى حد ممكن".¹

– **التعريف 03:** "الهيكل التمويلي هو ذلك المزيج من القروض وحقوق الملكية الذي يترتب عليه إحداث التوازن بين العائد والمخاطرة بطريقة تؤدي إلى تعظيم قيمة الأسهم السوقية، ويكون عند المعدل الموزون لكلفة رأس المال في أدنى مستوى له، إذا فسياسة الهيكل التمويلي يجب أن تتضمن الموازنة بين المخاطرة ومزايا العائد".²

المطلب الثاني: خصائص الهيكل التمويلي

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الهيكل التمويلي يتميز بالخصائص التالية من أهمها ما يلي:³

- تدبير الاحتياجات التمويلية بأقل تكلفة وأدنى مخاطر؛
- تعظيم ربحية المؤسسة والعائد على الأموال المستثمرة؛
- تقليل المخاطر المالية وتقليل أثرها على مخاطر الأعمال ومعدلات النمو؛
- القدرة على الوفاء بالدين؛
- المساهمة في تحقيق التوازن بين مكونات هيكل التمويل الداخلي والخارجي، وتحقيق التوازن والتناسق بين مكونات الهيكل التمويلي والاستثماري.

المطلب الثالث: مصادر الهيكل التمويلي

للمؤسسة عدة احتياجات ولتغطية تلك الاحتياجات تحتاج إلى العديد من المصادر المتوفرة لديها، سواء كانت داخلية أو خارجية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف تلك المصادر التمويلية.

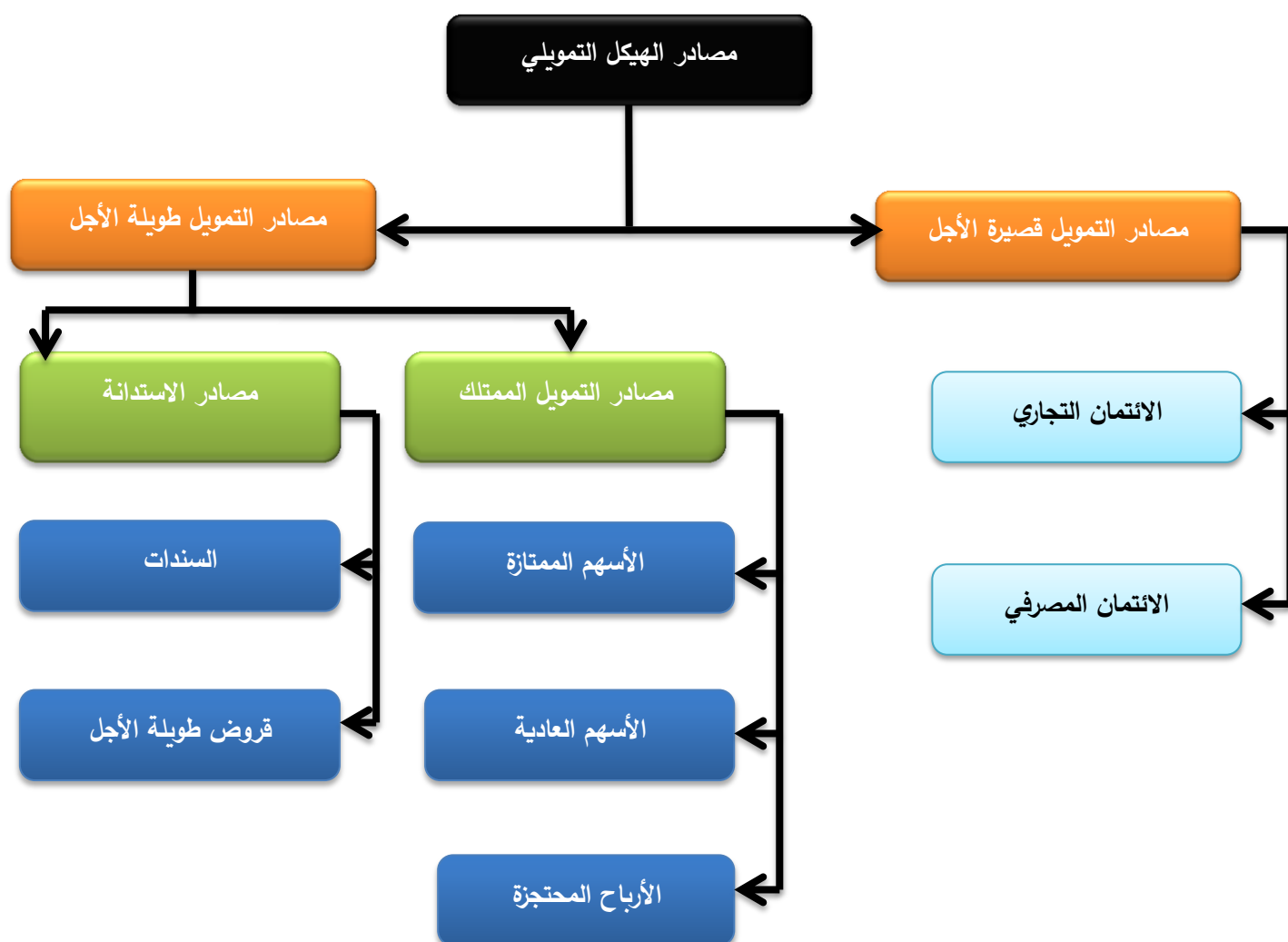
¹ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 307.

² سارية صالح عبد الرحيم سمرين، أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،

تخصص تمويل ومصارف، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2019، ص 14.

³ هودة عبو، ربيعة عبو، مرجع سابق، ص 81.

الشكل رقم (01): شكل توضيحي يمثل مصادر الهيكل التمويلي



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على ما سبق.

ينبغي على الإدارة المالية الالمام أولاً بطبيعة الأموال التي تحتاج إليها الشركة، حتى يمكن تحديد أنواع الأموال اللازمة، وبعد ذلك يتم البحث عن عملية التمويل، أي البحث عن المصدر التي سيستخدمه للحصول عن النوع المعين من الأموال اللازم حيث أن لكل مصدر من مصادر التمويل مخاطر خاصة وتكاليفه الخاصة، كما أن لكل مصدر مجموعة من المميزات ومجموعة من الالتزامات، التي يجب على المدير المالي الالمام بها جيداً للحفاظ على استقرار الشركة وتقسيم مصادر التمويل الموضحة في الشكل أعلاه إلى:

- 1- من حيث الزمن : وتقسّم إلى مصادر قصيرة الأجل ومصادر طويلة الأجل.
- 2- من حيث المصدر: وتقسّم إلى مصادر تمويل خارجية (سندات، قروض) ومصادر تمويل خارجية (أرباح محتجزة، بيع أصول).
- 3- من حيث الملكية: وتقسّم إلى أموال مقترضة (القروض، السندات) وأموال مملوكة (الأسهم العادية والممتازة، الأرباح المحتجزة).

1-1- أنواع التمويل وفقاً للفترة الزمنية: وتنقسم مصادر التمويل وفقاً للفترة الزمنية إلى قسمين: مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر التمويل طويلة الأجل.

1-1-1- مصادر التمويل قصيرة الأجل: تلجأ المؤسسات إلى التمويل قصير الأجل لتمويل احتياجاتها قصيرة الأجل، حيث تعد من أهم مصادر التمويل التشغيلية للمؤسسة، كما وتلجأ إلية أيضاً لتمويل رأس المال الناتج عن الزيادة والنمو في نشاطها الداخلي للتمكن من تغطية مخزونها ومديونتها، وتتميز هذه المصادر أنه يمكن الحصول عليها بسهولة.¹

أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل:

- **الائتمان التجاري:** هو الائتمان الناشئ بين المنشآت من خلال المبيعات الآجلة، حيث يسجل من قبل المشتري على أنه حسابات دائنة وأوراق دفع ومن قبل البائع على أنه حسابات مدينة و أوراق قبض وتعتبر الذمم الدائنة أهم فقرة من مكونات المطلوبات في الميزانية العمومية لأية منشأة غير مالية، وتزداد أهميتها في المؤسسة الصغيرة بسبب شحة مصادر التمويل الأخرى المتاحة أمامها ويعد الائتمان التجاري مصدراً ائتمانياً تلقائياً للمؤسسة لأنه يرتبط بالمشتريات الآجلة التي تحصل عليها.²

- **الائتمان المصرفي:** يقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد القروض المصرفية قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من البنوك، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وذلك من حيث درجة اعتماد المؤسسة عليه كمصدر للتمويل قصير الأجل ويدخل هذا النوع في الميزانية العمومية للشركة المقترضة في بند قروض مصرفية قصيرة الأجل، وتشغل المصارف التجارية مركزاً مهماً في السوق النقدية لأنها توفر الأموال الضرورية لتسيير الأنشطة التجارية والصناعية بشكل مستمر، هذا وتسعى الشركات التي تبدأ بالنمو والتوسع إلى تحقيق حاجاتها الإضافية من التمويل عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية، حيث يعد النشاط الأكثر أهمية بين أنشطة البنوك التجارية وذلك لكون القروض المقدمة للعملاء تمثل الجزء الأهم من بين موجودات كل مصرف تجاري وبالتالي فهي المصدر الأكثر أهمية في تشكيلة إيرادات المصرف ومن هذا المنطلق حرصت البنوك على تخطيط سياستها الائتمانية بهدف المحافظة على جودة موجوداتها الاستثمارية وتقليل خسائرها من الديون إلى أدنى حد ممكن.³

- **مصادر التمويل طويلة الأجل:**

ويعرف التمويل طويل الأجل بأنه الحصول على الأموال التي يكون استحقاقها أكثر من سنة⁴، وتعد أحد مكونات الهيكل التمويلي، وتسعى الشركات إلى الحصول على مصادر الأموال طويلة الأجل وبالشكل

¹ نماء أحمد عبد الطراونة، أثر الهيكل التمويلي على السيولة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2019، ص 12-15.

² عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية-أطر نظرية وحالات عملية-، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص- 241-242.

³ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 246.

⁴ طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 113.

الملائم لدعم استثمارات الشركة وحسب الظروف السائدة في الأسواق المالية، ومدى تحمل الإدارة للمخاطر، وتسعى الشركات إلى تمويل احتياجاتها من التدفق النقدي الداخلي المتمثل بالأرباح المحتجزة والاحتياطات، ولكن في حال عدم كفاية التمويل الداخلي، تلجأ الشركة إلى الاقتراض طويل الأجل ورأس المال الممتلك.

- أهم مصادر التمويل طويل الأجل:

تتكون مصادر التمويل طويلة الأجل من نوعين من التمويل، النوع الأول التمويل المقترض ويشمل على السندات والقروض طويلة الأجل، والنوع الثاني التمويل الممتلك ويشمل على أرباح محتجزة والأسهم العادية والأسهم الممتازة.

- التمويل المقترض ويتكون من قروض طويلة الأجل والسندات:

- القروض طويلة الأجل:

تعد إحدى مصادر التمويل المتاحة طويلة الأجل، والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي، حيث تتم عملية التمويل بتقديم طلب من قبل المؤسسة لمبلغ معين من المال لتمويل نشاطاتها، وتقوم الجهة الممولة بدراسة و تحليل ذلك الطلب وفق معايير وقوانين يعتمد عليها البنك في منح القروض، ويكون المبلغ محدد القيمة وبتاريخ استحقاق يمتد لأكثر من سنة، ويتم السداد حسب الاتفاق آخذين بعين الاعتبار التدفقات النقدية الخاصة بالمقترض والتي سيتم من خلالها سداد القرض، حيث أن الطلب على الاقتراض يزداد كلما زادت نسبة الأصول الثابتة (الأصول الملائمة لتقديمها كضمان)، ولقدرتها على تحقيق أعلى ربحية من الموجودات، وكلما اتجه أصحاب الملكية للاستثمار في مشاريع ذات مخاطرة مرتفعة نسبياً وكان التمويل يتم عن طريق الاقتراض، فإن ذلك سيدفع الدائنين لطلب رهن أصول المشروع لصالحهم وحمايتهم في حالة فشل المشروع، ويقل تمويل المدينين لمشاريع لا تحتوي على أصول قابلة للرهن، وبالتالي تقل تكلفة الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح بين أصحاب الملكية والدائنين وبالتالي سيقبل فائض الأموال لدى الشركة نتيجة لتسديد القروض والذي يمكن أن يستخدمه المدراء لصالح تمويل الاستثمارات في المستقبل.¹

- السندات:

يعتبر السند وثيقة قانونية تصدرها المؤسسة، ويعد مستند مديونية طويلة الأجل، ولها تاريخ استحقاق يحق لحاملها الحصول على القيمة الاسمية ويعطي لحاملها سعر فائدة وبصورة دورية ويكون نسبة من الدين، وتعتبر السندات مصدراً هاماً من مصادر التمويل طويل الأجل، وذلك بسبب طول المدة بين تاريخ الإصدار وتاريخ الاستحقاق.

كما أشير إلى أنه في حالة عدم تماثل المعلومات لدى المؤسسة والأسواق المالية فإن أول عنصر من عناصر تمويل المؤسسة يتم توليده من مصادر داخلية، وإذا لم تكن الأموال التي تم توليدها داخلياً كافية، تلجئ المؤسسة إلى استخدام الديون الخارجية، ثم استخدام عملية إصدار حقوق الملكية كونها آخر مصدر

¹ هشام محمود كنعان، أثر الهيكل المالي على عوائد أسهم قطاع الشركات الصناعية الأردنية للفترة (1990-2005)، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص تمويل ومصارف، كلية الإدارة والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2006، ص-ص 51-52.

تمويلي تلجأ إليه المؤسسة قبل إفلاسها، ولاشك أن هناك منفعة من التمويل بالدين، أو ما يسمى بالرفع المالي، والذي يعد أحد أقل مصادر التمويل كلفة نظرا للتسهيلات الضريبية المترتبة عليه.¹

- التمويل الممتلك ويتكون من الأسهم الممتازة والأسهم العادية والأرباح المحتجزة:

- الأسهم الممتازة: تعد الأسهم الممتازة من مصادر التمويل طويلة الأجل الهامة في الشركات المساهمة العامة، ويعتبرها البعض من مصادر التمويل الداخلية والبعض الآخر من مصادر التمويل الخارجية، وذلك لكونها تجمع خصائص الأموال المملوكة مع خصائص الأموال المقرضة (هجينة)، حيث أنه عند القيام بتصفية المؤسسة تأتي الأسهم الممتازة من حيث الأولوية في نيل الحقوق من حصيلة التصفية بعد الديون وقبل المساهمين العاديين، كما تستحق نسبة من الدخل السنوي على النقيض من الأسهم العادية التي تتغير حصتها من الدخل السنوي بتغير الأرباح المتحققة ونسبة التوزيعات، وبإستطاعة الهيئة العامة اتخاذ قرار بعدم توزيع أية أرباح على حملة الأسهم العادية دون أن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى اعتبار المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها واحتمال إعلان إفلاسها، وذلك على عكس ما هو عليه الحال عند الاعتماد بالتمويل على الأسهم الممتازة والقروض، وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة، وتقدم لمالكها الميزتين التاليتين:²

1- تحقق لهم عائدا سنويا ثابتا بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة إن كانت ربحا أم خسارة.

2- تعطيهم مركزا ماليا ممتازا مقارنة مع حملة الأسهم العادية.

- الأسهم العادية: يمثل السهم العادي حصة في رأس مال الشركة، وهو حق متبقي أو حق فضلة على موجودات الشركة، حيث أن التمويل من خلال الأسهم العادية لن يحمل المؤسسة أي أعباء أو التزامات قانونية مثل تقديم التوزيعات لحملة الأسهم العادية، يعكس أشكال التمويل الأخرى كالأسهم الممتازة والسندات، كما يحق لحملة هذه الأسهم أن يبيعوا السهم العادي للمستثمرين الآخرين من خلال الأسواق الثانوية وتعد الأسهم العادية هي الأكثر اتباعا من قبل الشركات في الحصول على الموارد التمويلية ويمثل حصة في ملكية الوحدة الاقتصادية تخول صاحبها الحصول على الأرباح بعد تسوية الالتزامات تجاه الآخرين.³

- الأرباح المحتجزة: وهي الأموال التي يحتفظ بها المشروع بعد توزيع العوائد. وهي جزء من حقوق الملكية لأنها ناجمة عن أعمال المشروع، وكذلك يمكن استخدام مخصصات الاهتلاك في التمويل بالإضافة إلى المؤن التي زال الخطر عنها وشكلت من أجله، ويرى البعض أن هذه الأموال لا تكلف لها، باعتبار أن المشروع حصل عليها دون مقابل بل وهي جزء من الأرباح ولا تمثل تكلفة على المشروع، ولكن هذا الاعتقاد

¹ محمد مروان ربيع، أثر الهيكل التمويلي على استمرارية الشركات، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الإسراء، الأردن، 2017، ص19.

² فيصل محمود الشوارة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي (التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص110.

³ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص159.

غير سليم فقد وللمساهمين الحق في الموافقة أو المعارضة على احتجاز جزء من أرباحهم، لذلك فلن يتوقع موافقتهم إلا إذا توقعوا الحصول على عائد في السنوات القادمة لا يقل عما يحصلون عليه حالياً.¹

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الهيكل التمويلي

تمثل قضية الهيكل التمويلي أحد أهم القضايا في مجال التمويل التي نالت اهتماماً نظرياً وتجريبياً عما سواها من جانب المفكرين والباحثين في هذا المجال، مما أدى إلى تباين الآراء حول فكرة وجود هيكل تمويلي أمثل من عدمه وظهور العديد من النظريات والمحددات التي عالجت هذا الموضوع.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي

تعددت النظريات المفسرة للهيكل التمويلي حيث نذكر منها ما يلي:

1- **نظرية مودغلياني وميلر:** يرى الباحثان **Modigliani & Miller** أن النظرية القائلة بأن تكلفة رأس المال في الشركة تبقى ثابتة بغض النظر عن طريقة التمويل، حيث تمت البرهنة عليها باستخدام نماذج رياضية ومنطق اقتصادي، وقد افترض الباحثان توفر شروط مثالية أسواق رأس المال تتضمن تصرف المستثمرين بعقلانية وعدم وجود عدد تكلفة للمعلومات وعدم وجود تكلفة للمبادلات أو عمولة للوساطة بالإضافة إلى عدم وجود ضرائب دخل وربح رأسمالي ووجود عدد كبير جداً من المتعاملين في الأوراق المالية في السوق. وعلى أساس هذه الفرضيات وباستخدام مبدأ رافعة التمويل الشخصية والقيام بعمليات البيع والشراء المتزامن في السوق توصل الباحثان إلى الاستنتاج بأن هيكل التمويل لا يؤثر على تكلفة رأس المال وعلى قيمة الشركة.

بإضافة المنافع الضريبية الناتجة عن ازدياد حجم التمويل بمصدر الدين نتيجة للفوائد المدفوعة قام "مودغلياني وميلر" بتعديل نموذجهما في عام 1963م، حيث أظهرت بأن التمويل بالدين يمكن أن يتسبب في رفع قيمة الشركة بما يوازي قيمة المنفعة الضريبية المتحققة من رسملة هذه الفوائد، وبالتخفيف من افتراضاتهم في نموذجهم الأصلي وذلك بعدم تصرف المستثمرين بعقلانية ووجود تكلفة للمعلومات ووجود تكلفة للمبادلات وعمولات الوساطة وضرائب الدخل والربح الرأسمالي وعدم وجود منافسة تامة في السوق، فقد توصلوا إلى أنه يوجد تأثير في هذه الحالة للهيكل التمويلي على قيمة المؤسسة.

2- **نظرية الموازنة:** تعتمد هذه على فكرة التوازن ما بين منافع الاقتراض وتكاليفه، فزيادة نسبة الاقتراض في الهيكل التمويلي يترتب عليها انخفاض في متوسط تكلفة الأموال وارتفاع في قيمة المؤسسة بالتبعية، نظراً لانخفاض التكلفة الفعلية للأموال المقترضة بسبب الوفرة الضريبية. غير أن زيادة نسبة الأموال المقترضة عن حد معين يترتب عليه ارتفاع مخاطر إفلاس المؤسسة وتكاليف الوكالة بسبب الخوف من إخفاقها في الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المقرضين وهو ما سينجم عنه زيادة في معدل العائد المطلوب على الاستثمار في أسهم وسندات المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال وانخفاض قيمة المؤسسة.

¹ محمود عزت اللحام، وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 319.

والنتيجة هنا هي أن على المؤسسة أن توازن بين فوائد الاقتراض وتكاليفه إلى أن يتم الوصول إلى المستوى لهيكل التمويل ويتم ذلك عند النقطة التي تتساوى فيها الفوائد الحدية لكل وحدة إضافية من الدين مع التكاليف الحدية للدين.¹

3- نظرية الترتيب التفضيلي لمصادر التمويل: تعود جذور هذه النظرية لدراسة قام بها Donaldson سنة 1961م حول السلوك التمويلي للشركات، حيث لاحظ من خلال دراسة قام بها على عينة من الشركات الأمريكية الكبيرة أن هذه الأخيرة تفضل التمويل الداخلي على التمويل الخارجي، وذلك باحتجاز جزء من صافي الأرباح لاستعماله في تمويل الفرص الاستثمارية الجديدة، وعليه استنتج أن ترتيب مصادر التمويل طويلة الأجل تكون حسب أفضليتها للشركات، وهذا التفضيل يرجح بالأساس لتكاليف المعاملات التي تخلق تفاوتاً في تكاليف مصادر التمويل المتاحة للشركة.² وكما جاء بدراسة Majluf & Myers (1984) فإن الشركات تظهر تدرجاً في استخدامهما لمصادر التمويل، فهي تفضل أولاً استخدام التمويل الداخلي الذي يشمل الأرباح المحتجزة والاحتياطات على التمويل الخارجي لأنه أرخص مصدر تمويل ولا يترتب عليه تكاليف إصدار ولا يواجه معارضة كما هو الحال في إصدار السندات والأسهم العادية. وفي حال عدم كفاية مصادر التمويل الداخلي في تغطية الاحتياجات التمويلية فإن الشركة تلجأ للاقتراض عن طريق إصدار سندات الدين القابلة للتحويل لكونها أقل تكلفة من الأسهم العادية وأخيراً كمالاً أخيراً تلجأ الشركات لإصدار الأسهم العادية.³

4- نظرية الإشارة: تستند هذه النظرية أن المستثمرين يمتلكون المعلومات نفسها التي يمتلكها المديرون بخصوص المؤسسة، وهو ما يعرف بالمعلومات المتماثلة ولكن في الحقيقة أن المديرون يمتلكون معلومات أفضل من المستثمرين الخارجيين وهذا ما يعرف بالمعلومات غير المتماثلة والتي يكون لديها تأثير كبير في هيكل رأس المال وغالباً ما يفسر الأساس الذي تتخذه الإدارة على أنه مؤشر للمستثمرين والذي قد يؤثر على أسهم المؤسسة في السوق، وتفترض هذه النظرية أن المؤسسات في الأوقات الطبيعية تستخدم التمويل في الملكية أكثر من التمويل في المديونية.

وبالاتجاه نفسه أشار Weston إلا أن المعلومات متوفرة ومتاحة لكافة المستثمرين أي أنهم في هذه الناحية متساوون بخصوص مستقبل المؤسسة، ولكن غالباً ما تتاح للمديرين كمية أكبر من المعلومات والتي لا تتوفر لدى المستثمرين خارج المؤسسة وتستند فكرة الإشارة إلى فكرتين مهمتين هما:⁴

¹ حركاتي نبيل، محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة بولاية سطيف خلال الفترة 2009-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 18، العدد 01، ديسمبر 2018، ص 218.

² قداء موسى محمد أبو الراشد، المرونة المالية وقرارات هيكل رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في أسواق مجلس التعاون الخليجي، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014، ص 17.

³ مصطفى عبد الله أحمد القضاة، أثر هيكل رأس المال على ربحية الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص 11.

⁴ صبيحة قاسم هاشم، نظرية هيكل التمويل الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، جامعة بغداد، العراق، ص 69.

- تكون المعلومات موزعة بشكل غير متساو إذ أن المديرون يمتلكون معلومات غير متوفرة لدى المستثمرين؛

- حتى وإن كانت المعلومات نفسها متوفرة ومتاحة للجميع إلا أنها لا تفهم ولا تدرك نفسها.

كما نقترح هذه النظرية نموذجاً لمحاولة التعبير عن جودة المؤسسة من خلال هيكلها المالي فيميز المستثمرون في السوق ويصنفونها: A و B المؤسسات من نوع A لأحسن أداء من المؤسسات من نوع B ومن أجل تصنيف مؤسسة ما في أحد الصنفين يحدد المستثمرون في السوق مستوى حرجاً للاستدانة D^* فترى النظرية أن المؤسسات من النوع الجيد الصنف A لها قدرة على الاستدانة يصل إلى D^* والعكس بالعكس.¹

5- نظرية توقيت السوق: تعتمد نظرية توقيت السوق التي وضعها Baker & Wergler (2002) على فكرة أن الهيكل التمويلي للشركات في فترة زمنية معينة ما هو إلا محصلة القرارات التمويلية التي اتخذت في الفترات السابقة بحسب الظروف التي كانت سائدة في السوق المالي. وعليه فإن المؤسسات لا تلجأ للاقتراض أو إصدار أسهم إلا إذا كانت ظروف السوق ملائمة لذلك. وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تحدد الطريقة المناسبة لتشكيل الهيكل التمويلي داخل المؤسسة إلا أنها تظهر بعض الخصائص المميزة لسوق رأس المال وظروف الاقتصاد الكلي داخل البلد والتي من شأنها أن تؤثر على تصميم الهيكل التمويلي للمؤسسات المدرجة في بورصة القيم.

حيث أنه، بناء على هذه النظرية، تصدر إدارة المؤسسة الأسهم بالاعتماد على الوقت الذي تكون فيه تكاليف الأسهم والدين متفاوتة، حيث أنه إذا كانت الأسهم مقيمة بأقل من قيمتها عند الاكتتاب فيكون من الأفضل للمؤسسة الاقتراض، وإذا كانت أكثر من قيمتها عند الاكتتاب ينبغي على الشركة الإصدار.²

الشكل رقم (02): رسم توضيحي للنظريات المفسرة للهيكل التمويلي



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على ما سبق.

¹ عبد الوهاب دادان، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلة الهيكل المالي للإسهامات النظرية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص142.

² عبد الخالق ياسين البدان، عادلة حاتم ناصح، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية من 2004-2011، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، البصرة، العراق، المجلد 10، العدد 37، 2014، ص96.

المطلب الثاني: محددات الهيكل التمويلي

- يتحدد الهيكل التمويلي بمجموعة من العوامل، بحيث لا يمكن تقديم نموذج أمثل يتناول بصورة كافية كل العوامل التي تؤثر على قرارات المسير المالي للمؤسسة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:¹
- **الملائمة:** أن تكون الأموال التي تحصل عليها المؤسسة مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة وتتلاءم مع طبيعتها، فمثلاً يجب تمويل الأصول الثابتة بالقروض طويلة الأجل.
 - **السيولة:** تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند آجال استحقاقها والمتمثلة في مجموع التدفقات النقدية المحصلة من مختلف أنشطة المؤسسة.
 - **المرونة:** تعني قدرة المؤسسة على تكيف هيكلها المالي مع الاحتياجات التي تنشأ في الظروف المتغيرة، ويجب أن تكون الخطة المالية للمؤسسة مرنة بصورة كافية حتى تتمكن من تعديل مكونات الهيكل المالي.
 - **حجم المؤسسة:** تختلف احتياجات المؤسسة باختلاف أحجامها، إذ تحتاج الكبيرة منها موارد مالية كبيرة قد تستدعي الاستدانة أو زيادة عدد الشركاء، وهي بهذا يمكن أن تحصل على القروض بسهولة وتكلفة منخفضة، حيث أنها لا تصدر أسهما عادية إلا في حالات نادرة وعند الضرورة بينما المؤسسات الصغيرة في السوق التي تعتمد على الأرباح المحتجزة وإصدار الأسهم.²
 - **هيكل الأصول:** تمثل أحد أهم محددات الهيكل التمويلي، حيث أن النظريات المالية اهتمت بكيفية ترتيب المصادر التمويلية وهذا حتى لا تتعرض المؤسسة إلى العسر المالي الذي قد يوقعها في خطر عدم مقدرتها على تسديد الفوائد وأصل القروض عند تاريخ الاستحقاق، لذلك تلجأ المؤسسة التي تتميز أصولها بتوفير عنصر الأمان للمقرضين بشكل كبير لتمويل أنشطتها، وتمثل الأصول ذات الاستخدامات العامة في العديد من الأنشطة ضماناً جيداً للقرض، بينما لا تمثل الأصول ذات الاستخدامات الخاصة ضماناً مناسباً، لذلك فإن مؤسسات العقارات تمتاز بنسبة عالية من الرفع المالي.³
 - **معدل نمو:** تعتمد المؤسسات التي تتميز بسرعة نموها على التمويل باستخدام القروض بشكل كبير، كما أن ارتفاع تكاليف التمويل بالأسهم، مقارنة بتكاليف التمويل بالدين يشجع المؤسسات على الزيادة في الاقتراض.⁴

- **عمر المؤسسة:** يقاس عمر المؤسسة بعدد السنوات التي مضت منذ تأسيسها ومباشرة أعمالها، ويعتبر هذا المؤشر مقياساً أساسياً لسمعة الشركة وشهرتها وقدرتها على الاستمرار في النشاط الاقتصادي، فكلما عمرت الشركة أكثر زادت قدرتها في الحصول على القروض من الأطراف الخارجية، أي أن العلاقة بين

¹ هودة عبو، ربيعة عبو، مرجع سابق، ص 81-82.

² فضيلة رمضان، **الميزج التمويلي للمؤسسة ومحددات اختيار التمويل الأمثل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، قسم معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2003، ص 53.

³ سعيدة حمادي، بلال شيخي، **العوامل المؤثرة على الهيكل المالي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، المجلد 07، الجزائر، 2020، ص 140.

⁴ يونس مونة، نذير نجموي، **أهمية كفاءة المؤسسة الاقتصادية في تحديد الهيكل المالي الأمثل-دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات قطاع إنتاج الأغذية في السعودية**، مجلة الإدارة والأعمال، المجلد 05، العدد 02، السعودية، ديسمبر 2021، ص 25.

عمر الشركة وبين نسبة المديونية في هيكلها التمويلي علاقة إيجابية حسب نظرية الموازنة. على النقيض من ذلك، ترى نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل أن العلاقة بين عمر المؤسسة ونسبة المديونية عكسية، بسبب مشكل عدم تماثل المعلومات الذي تعاني منه الشركات الحديثة في النشاط بشكل أكبر مقارنة بالشركات القديمة، وهو ما يدفعها للاعتماد أكثر على الأموال المقترضة.

- **درجة التخصص:** تشير الدراسات أنه كلما اتجهت المؤسسة نحو التخصص كلما ارتفعت تكلفة الإفلاس لديها، وذلك مقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة تتبع سياسة التنويع. ولما كان الاقتراض من شأنه أن يزيد من مخاطر الإفلاس، فإنه من المتوقع أن تميل المؤسسات التي تعتمد على إنتاج منتج واحد إلى تخفيض نسبة القروض في هيكلها التمويلي تجنباً لمزيد من المخاطر.¹

- **دورة حياة الصناعة:** يختلف شكل الهيكل المالي للمؤسسة باختلاف المرحلة التي تمر بها الصناعة، حيث تمر الصناعة عادة بالمراحل التالية: مرحلة الانطلاق، النمو، النضج، والتدهور. فكل مرحلة من هذه المراحل تؤثر على شكل الهيكل المالي، بحيث أن مرحلة الانطلاق يفضل الاعتماد على الأسهم العادية وذلك لزيادة احتمالات الفشل، أما في مرحلة النمو يزداد الاهتمام بعامل المرونة للتأكد من إمكانية الحصول على الأموال عند الحاجة إليها... الخ، يجدر الإشارة إلا أنه لا يوجد هيكل تمويلي أمثل لجميع المؤسسات، ولكن هناك هياكل مثلى يمكن تطبيقها على مستوى أي صناعة من الصناعات وذلك طبقاً لمخاطر التشغيل التي تواجهها هذه الصناعة، ووفقاً لخصائص هيكل أصولها.²

- **معدل الفائدة:** يؤثر معدل الفائدة على اتخاذ قرارات التمويل تأثيراً كبيراً، فكلما انخفض معدل الفائدة، كلما زاد الطلب على التمويل في سوق الأموال.³

- **المخاطر المالية:** ترتبط هذه المخاطر بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، حيث أنه كلما زادت المخاطر المالية (عدم قدرتها على السداد) التي تواجهها المؤسسة قبل اعتمادها على التمويل باستخدام الاقتراض.⁴

- **المزايا الضريبية:** تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال، لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.⁵

¹ حركاتي نبيل، مرجع سابق، ص 220-222.

² أنفال حدة خبيرة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر، 2012، ص 07.

³ سليم مجلخ، وليد بشيشي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2019، ص -ص 121-122.

⁴ أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص 08.

⁵ زونية مخلخل، يحيوي مفيدة، مرجع سابق، ص 267.

المطلب الثالث: الرفع المالي وأثره على الهيكل التمويلي

ترتبط الرافعة المالية بهيكل تمويل المؤسسة، ويقصد بها اعتماد المؤسسة على الاستدانة في سد احتياجاتها المالية، بحيث تشكل أساساً يقوم عليه الجدل النظري بشأن رفع الدين، ولأن الرافعة المالية تعتبر من النظريات التي تساهم في تفسير الهيكل المالي، ولهذا فإن أثر الرافعة المالية يعد من الانشغالات الهامة للمسيرين.

الرافعة المالية: إن الرفع المالي له ارتباط بالقرارات المالية المتخذة في المؤسسة، فهو ناتج عن من قدرة الإدارة المالية على تشغيل الأموال ذات التكاليف الثابتة مثل الديون والأسهم الممتازة بحيث يمكن ذلك من زيادة قيمة السهم العادي، ومن خلال ما يلي سنقوم بتقديم حوصلة عامة حول الرفع المالي وأثره على توليفة الهيكل المالي للمؤسسة.

1- مفهوم الرافعة المالية:

- يمكن أن تعرف الرافعة المالية على أنها "درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت، سواء كانت قروض أم سندات أم أسهم ممتازة، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها".¹

- وتعرف كذلك على أنها "استخدام تكاليف تمويلية ثابتة من أجل تعظيم أثر التغير في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT على صافي الربح للسهم العادي الواحد من الأرباح المحققة EPS".²

2- المردودية الاقتصادية والمردودية المالية:

2-1- المردودية الاقتصادية:

تعبّر عن مدى أداء الأصول الاقتصادية للمشروع، وتعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموع الأصول المستعملة للحصول عليها، كما تعبّر عن كفاءة استعمال الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن طريقة التمويل، و تحسب المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

أي أن المردودية الاقتصادية تعبّر عن نسبة النتيجة إلى رأس المال الاقتصادي المستعمل من طرف المؤسسة في تقييم فعالية الوسائل الاقتصادية من خلال النتائج المتحصل عليها، وهو ما يعكس صورة تسيير المؤسسة وقراراتها الاستراتيجية.

2-2- المردودية المالية:

¹ بقباقي مسعودة، الجوزي جميلة، دراسة العلاقة بين الرافعة المالية والأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، جويلية 2021، ص 272.

² فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 268.

تعتبر المردودية المالية على العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في مشروع معين، وهي من المعلومات المالية المهمة التي يحتاجها المستثمرون، حيث أنه بناء على هذا المؤشر يقرر هؤلاء إما الاحتفاظ باستثماراتهم فيه أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق لهم عوائد أحسن وتحسب كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة}}{}$$

تعكس المردودية المالية العلاقة الموجودة بين نتيجة المشروع وأمواله الخاصة، وهي تقيس مدى قدرته على مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، أي تعني العائد الذي يتحصل عليه المساهمون لقاء وضعهم لأموالهم تحت تصرف المؤسسة، وتعتبر العلاقة أعلاه ذات استعمال وتداول واسع في أوساط المحللين الماليين.¹

3- العلاقة بين المردودية المالية والاقتصادية:

يمكن أن تكون لمؤسسة مردودية اقتصادية جيدة، ومردودية مالية رديئة، وعكسيا، يمكن أن تتمتع مؤسسة ذات مردودية اقتصادية ضعيفة بمردودية مالية جيدة، هذا التناقض الظاهري ناتج من أثر الرافعة المالية (معامل الاستدانة)، الذي يمكن أن يضاعف المردودية بالنسبة للمساهمين، فنسبة المردودية المالية (بالنسبة إلى الأموال الخاصة) عبارة عن جداء نسبتين:

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} * \text{معامل الاستدانة}.$$

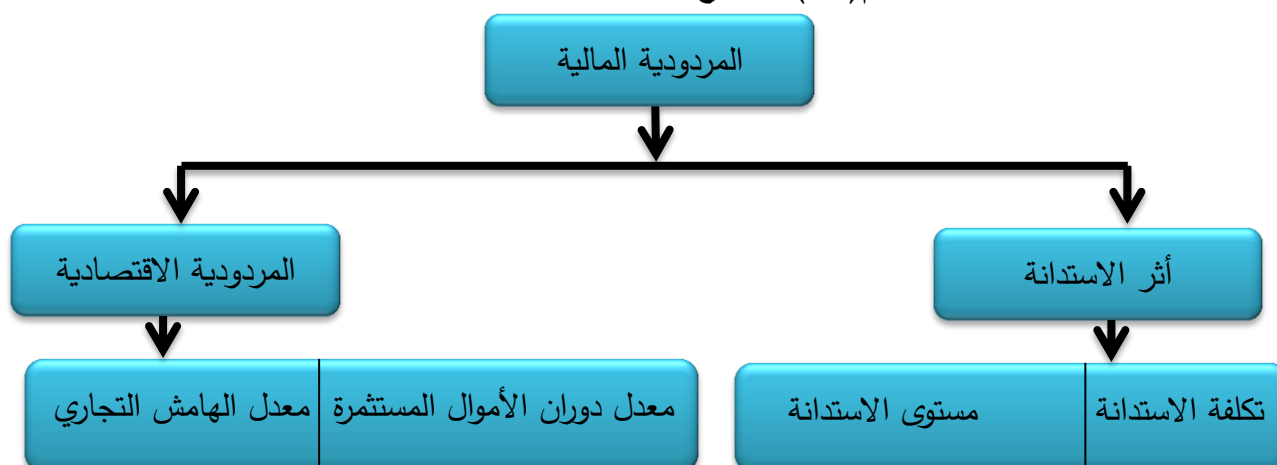
$$\text{النتيجة/الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة/الأصول}) * (\text{الخصوم/الأموال الخاصة}).$$

فهذه العلاقة المنطقية تشير إلا أنه عند مردودية اقتصادية مستقرة، تتحسن المردودية المالية عند ارتفاع معدل الاستدانة، فيمكن للمؤسسة أن تحسن من مردوديتها المالية بالاستدانة، فاتخاذ القرارات فيما يخص الاستثمارات التي تعتمد على الاستدانة لا يمكن أن يهمل معدلات الخطر المرتبطة بها، إذ أن كل مردودية مالية بفعل أثر الرافعة يتبعها معدل خطر مضاعف، والشكل التالي يوضح العلاقة بين المردوديتين:²

¹ بن ناصر عبد الكريم، سائحي يوسف، أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قلمة، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، ماي 2022، ص 511.

² Salvador Ballada, Gestion Financiere, Edition Agen De France, 1997, p35

الشكل رقم (03): يوضح العلاقة بين المردودية المالية والاقتصادية



المصدر: Salvador Ballada, Gestion Financiere, Edition Agen De France, 1997, p35

4- أثر الرافعة المالية:

إن زيادة الرفع المالي في فترة زمنية يعتمد على الهيكل المالي، حيث تساعد عدة عوامل في تحديد الهيكل المالي للمؤسسة، إذ تتفاوت درجة متابعة هذه العوامل من طرف المسيرين، غير أنه توجد ثلاث وجهات نظر على الأقل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

الفقرة الأولى: المساهمون

يفضلون الحصول على أحسن عائد من خلال المردودية المرتفعة المحققة بفضل الرفع المالي الموجب لكن هذا التصرف في نفس الوقت يشكل خطراً على المؤسسة في حالة كون المردودية ضعيفة، أي أن نسبة الرفع المالي هي وجهان للسياسة المالية بين الربح المرتفع من جهة ومخاطر الخسائر المرتفعة من جهة أخرى.

الفقرة الثانية: المقرضون

ينصب اهتمامهم على نسبة الاستدانة في المؤسسة والتي يفضلونها ضعيفة قدر الإمكان حفاظاً على أموالهم، فإذا كانت نسبة المديونية أقل من $\frac{1}{2}$ فهذا يعني أن طاقة الاقتراض تجاوزت حدها الأقصى، مما يصعب إيجاد مقرضين جدد، وللخروج من هذه الوضعية، يحتم على المؤسسة الزيادة في أموالها الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الهيكل المالي.

الفقرة الثالثة: المسيريون

على غرار اهتمام المساهمين والمقرضين بجوانب معينة داخل المؤسسة، فإن اهتمام المسيرين ينصب أيضاً على مدى فعالية المؤسسة، وكذلك السياسة المالية المتبعة، لأن المؤسسة تمثل مصدراً لدخول المسيرين، إذ أن ارتفاع نسبة القروض معناه فقدان السيطرة على المشروع واحتمال التعرض لمخاطر التصفية.¹

¹ أنفال حدة خبيرة، مرجع سبق ذكره، ص51.

5- نسب الرافعة المالية:

ويمكن توضيح مختلف نسب الرافعة المالية من خلال ما يلي:

يقصد بنسب الرافعة المالية النسب المستخدمة لمعرفة كيفية قيام مؤسسة ما بتمويل نشاطاتها وعملياتها التشغيلية أو كيفية تمويل الالتزامات المترتبة عليها، هناك عدة معايير مستخدمة لحساب الرافعة المالية للمؤسسات منها ما يلي:¹

الفقرة الأولى: نسبة الاقتراض إلى حق الملكية

تبين العلاقة بين التمويل الذي تم بقروض طويلة الأجل إلى التمويل المقدم من أصحاب المشروع، وتشير إلى مدى إمكانية استخدام المشروع لأموال الديون طويلة الأجل في تعظيم أو زيادة عائد حقوق المساهمين.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حق الملكية} = \frac{\text{قروض طويلة الأجل}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

ويمكن استعمال نسبة أكثر شمولاً بحيث توضح التمويل الذي تم بقروض إلى التمويل المقدم من أصحاب المشروع.

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

الفقرة الثانية: نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال

تركز على نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال الدائن للمشروع أو إجمالي رأس المال المستثمر.

$$\text{نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{رأس المال الدائم}}$$

الفقرة الثالثة: نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول

تشير إلى النسبة المئوية للأموال التي تم الحصول عليها من المقرضين.

$$\text{نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الفقرة الرابعة: نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض

توضح العلاقة بين الأصول المتداولة وبين مجموع التزامات المشروع، أهمية هذه النسبة ترجع إلى أن سداد القروض يتطلب استخدام النقدية ومن ثمة فإن المشروع الذي يملك نسبة مرتفعة من الأصول المتداولة السريعة التحول إلى سيولة بالقياس إلى مجموع التزاماته يكون في مركز أفضل من المشروعات ذات النسبة المنخفضة.

¹ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص-ص 235-243.

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

الفقرة الخامسة: الأصول الثابتة إلى حق الملكية

تشير هذه النسبة إلى مدى استثمار أموال الملاك في الأصول ذات معدل دوران منخفض، ويساعد هذا المقياس الإدارة في تحديد نوع التمويل الذي ينبغي استخدامه، فإذا بلغت هذه النسبة حدا كبيرا كان على إدارة المشروع تمويل الأصول الرأسمالية الجديدة بالاعتماد على أموال الملكية وليس على الاقتراض إلا إذا كان بشروط ميسرة.

$$\text{نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حق الملكية}}$$

الفقرة السادسة: معدل تغطية الفائدة

يعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على مواجهة فوائد القروض المستحقة، حيث يوضح عدد المرات التي تستطيع أن تغطي فيها الفوائد من أرباحها، إذ كلما زاد هذا المعدل كلما دل على ارتفاع قدرة المشروع على خدمة ديونه.

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

الفقرة السابعة: معدل تغطية الأعباء الثابتة

تكمل هذه النسبة معدل تغطية الفائدة، حيث تأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها المشروع في حالة فشله عن سداد أقساط الإيجار أو عزه عن الوفاء بمدفوعات الفائدة، أو توقفه عن دفع مرتبات العاملين.

$$\text{معدل تغطية الأعباء الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد}}{\text{الأعباء الثابتة}}$$

6- مزايا وعيوب الرافعة المالية

- في حالة الرفع المالي سنجد فرصة تحسين الربحية عن طريق الديون بكلفة ثابتة نسبيا، وتشغيل هذه الديون في عمليات الشركة يحقق عائدا أفضل من كلفة الديون باقتراض قدرة الشركة على تحقيق ذلك إلى أن الرفع المالي يتحقق إذا ما تم في ظل عائد على الموجودات أعلى من كلفة الاقتراض المميزات التالية:¹
- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار؛
 - المحافظة على السيطرة في المؤسسة لان الدائنين لا صوت لهم في الإدارة؛
 - عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة؛
 - الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتخفيض من الضريبة.

¹ محمد طلال ناصر الدين، أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في البورصة عمان، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 20.

- في فترات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.
- الاقتراض بحكمة يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية وهذا أمر هي بحاجة إليه دائما خاصة عندما تحتاج إلى المزيد من الاقتراض.
- أما في حالة كون العائد على الموجودات أقل من كلفة الاقتراض فإن للرفع المالي السلبات التالية:
 - انخفاض العائد على حقوق المساهمين بسبب كون العائد على الاستثمار أقل من كلفة الاقتراض.
 - احتمال تدخل الدائنين وسيطرتهم على إدارة المنشأة..
 - في الحالات التي يكون فيها التضخم منخفضا (معدل التضخم أقل من معدل الفائدة على أموال الاقتراض) فيتم الوفاء بأموال قوتها الشرائية أعلى من القوة الشرائية للأموال المقترضة.
 - في حالات التأخر في الوفاء بالالتزامات المالية فإن هذا سيؤثر على السمعة الائتمانية للشركة ويحد من قدرتها على الاقتراض بالمستقبل.

المبحث الثالث: سبل تصحيح خلل الهيكل التمويلي

إن الهدف الرئيسي من عملية تقييم تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة هو معرفة وتحديد مواقع الخلل فيه إن وجدت.

المطلب الأول: أسباب احتفاظ المؤسسة بهيكل تمويلي غير أمثل

- حيث أنه بعد التطرق إلى عملية تقييم تركيبة الهيكل التمويلي نخلص إلى نتيجة مفادها الحكم على حالته، ويتلخص هذا الحكم في ثلاث حالات رئيسية ممكنة هي:¹
- هيكل تمويلي يتميز بنسبة استدانة أقل من النسبة المثلى؛
 - هيكل تمويلي يتميز بنسبة استدانة أعلى من النسبة المثلى؛
 - هيكل تمويلي يتميز بنسبة استدانة مثلى؛
- على ضوء نتيجة عملية التقييم، نتساءل عن الخطى الواجب القيام بها، خاصة إذا صدر الحكم بعدم أمثلية الهيكل التمويلي.
- أسباب احتفاظ المؤسسة بمعدلات استدانة أقل من المعدلات المثالية: توجد العديد من العوامل التي يمكن أن تكون من بين أسباب عدم اتخاذ المؤسسة للإجراءات اللازمة للوصول إلى رفع مستوى استدانتها من أجل تحقيق الهيكل التمويلي، ومن بين هذه الأسباب نجد:

- إن لجوء المؤسسة إلى الاقتراض يكون مرفقا دائما بشروط ومحددات يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة، ما ينقص من مرونة القرارات المستقبلية للمؤسسة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تعتمد في نشاطها

¹ شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 131.

على التغير المفاجئ والدائم لسياستها من أجل المحافظة على مكانتها في السوق، هذا ما يجعلها لا تستخدم كل طاقتها الاقتراضية، أي دائماً ما تفضل استخدام معدل استئانة أقل من المعدل المثالي.

- توجد بعض المؤسسات التي تفضل استخدام معدل استئانة أدنى للحفاظ على طاقتها الاقتراضية لاستخدامها في المستقبل من أجل تغطية احتياجاتها المالية الطارئة، وهذا من أجل الحفاظ على مرونتها وتوازنها المالي على المدى البعيد.

- إن المؤسسات الغير المسعرة في البورصة أو تلك التي يمتلكها عدد صغير من المساهمين عادة ما تتجه نحو استخدام معدل استئانة أدنى من أجل تخفيض احتمال الوقوع في الإفلاس، لأن في مثل هذه المؤسسات يكون أثر الإفلاس جد قوي على مساهمها لكبر حجم حصصهم فيها، وعلى عكس المؤسسات المسعرة في البورصة يكون أقل على مساهمها لصغر حصصهم فيها، لذا تفضل المؤسسات غير المسعرة في البورصة عادة الحفاظ على معدلات الاستئانة أقل من المعدلات المثالية.

- تسعى بعض المؤسسات للاحتفاظ بوضعية مالية مميزة وذلك من خلال الحصول على نقاط مرتفعة لأوراقها المالية، والتي تحددها بعض الوكالات المالية المختصة، وهذا يأتي من خلال الاحتفاظ بمعدلات استئانة جد منخفضة.

- أسباب احتفاظ المؤسسة بمعدلات استئانة أعلى من المعدلات المثالية: توجد العديد من المؤسسات التي تعاني من معدلات استئانة تفوق المعدل المثالي الواجب استخدامه، وهذا ما يخلق العديد من المشاكل هي عدم تمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، ما يجرها إلى الإفلاس الذي يعتبر أكبر خطر يمكن للمؤسسة الوقوع فيه.¹

رغم الخطر الكبير الذي يسببه استخدام معدلات استئانة مرتفعة مقارنة بمعدل الاستئانة المثالي، إلا أننا نجد بعض المؤسسات تفضل الحفاظ على معدل استئانة مرتفع مقارنة بالمعدل المثالي، وأهم سبب وراء ذلك هو أن مثل هذه المؤسسات تتمتع بضمانات من طرف الدولة بحمايتها من الإفلاس في حالة عدم قدرتها على تسديد ما عليها اتجاه الدائنين، وهذا ما يفسر معدلات الاستئانة المرتفعة التي تميزت بها المؤسسات الكورية الجنوبية مثلاً في سنوات التسعينات، وعدم تصحيح هيكلها التمويلية إلى غاية تراجع الدولة عن الضمانات الممنوحة بخصوص الإفلاس، ما جعل المؤسسات الكورية الجنوبية تتراجع عن الاحتفاظ بمعدلات استئانة مرتفعة.

المطلب الثاني: أساليب تصحيح الهيكل التمويلي

تتمكن المؤسسة من خلال عملية تقييم هيكلها المالي من استصدار حكم حول تركيبته، هل هي تمتلك هيكل تمويلي أمثل أم لا، وينبثق عن هذا الحكم العديد من القرارات، فإذا كان الحكم يقضي بأمثلته فإنها تسعى إلى المحافظة عليه وذلك بالحرص والحفاظ على مختلف نسب مصادر التمويل المشكلة له، أما إذا

¹ مرجع نفسه، ص 132.

كانت عملية التقييم تقضي بعدم أمثليته، ولم تكن هناك أسباب حقيقية تعيق عملية الإصلاح، توجب على المؤسسة تقويم هيكلها التمويلي من السير به نحوية، وذلك باستخدام عدة طرق أبرزها ما يلي:

- **إعادة هيكلة تركيبة الهيكل التمويلي:** تعتبر من أسهل الطرق التقويمية لخلل الهيكل التمويلي. فالمؤسسة التي تمتلك معدل استدانة أقل من المعدل المثالي تقوم وفقا لهذه الطريقة بما يلي:

- الاستدانة من أجل إعادة شراء أسهمها، وهذه تعتبر خطوة لإضعاف حضور أموال الملكية في الهيكل التمويلي وبالمقابل زيادة حصة الديون. وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة من طرف شركة Atlantic Richfield سنة 1985م حيث استدانته أكثر من أربعة ملايين دولار من أجل إعادة شراء أسهمها، وعليه ارتفعت نسبة استدانته من 12% إلى 34%، وهذا بعدما كان لديها معدل استدانة أدنى من المعدل المثالي.

1- استخدام عملية التبادل "Swap" بين الديون وأموال الملكية، يتم وفق هذه العملية تبديل أموال الملكية مقابل الديون على أساس التقييم في السوق المالي، وكنتيجة يتم رفع معدل الاستدانة.

أما المؤسسة التي لديها معدل استدانة أعلى وتود تخفيضه إلى المستوي المثالي، بإمكانها تطبيق ما يلي:

- إصدار أسهم جديدة من أجل تمكين المؤسسة من الاستغناء عن النسبة الزائدة من أموال الاستدانة، وتحقيق التركيبة المثالية للهيكل التمويلي.

2- استخدام عملية التبادل "Swap" بين أموال الملكية وأموال الاستدانة التي سبق ذكرها.

رغم سهولة هذه العمليات من الناحية النظرية إلا أن تجسيدها على أرض الواقع تعترضه التشريعات التجارية، مثل "التنظيم الداخلي للأسواق المالية" التي غالبا ما تضع قيود وضوابط لمثل هذه العمليات، وهذا من أجل استقرار الأسواق المالية، لذلك على المؤسسة التي ترغب في تغيير نسبة استدانته من خلال هذه العمليات أن تراعي تنظيمات السوق المالي.

- **التنازل عن الاستثمارات:** من الممكن أن تقوم المؤسسة بإحداث تغيير على مستوى هيكلها التمويلي وذلك عن طريق التنازل عن بعض الاستثمارات غير المستعملة، أو غير الأساسية في النشاط، ويتم استخدام السيولة المتحصل عليها من عملية التنازل وفق طريقتين:

- المؤسسة التي تتميز بمعدل استدانة ضعيف تسعى إلى رفعه، يمكن أن يتسنى لها هذا من خلال استخدام حصيلة التنازل في إعادة شراء أسهمها المطروحة للبيع في السوق المالي، أو توزيعها على المساهمين من أجل تخفيض القدرة على التمويل الذاتي، وبهذا تكون قد أضعفت من أموال الملكية وفي المقابل ترتفع نسبة الاستدانة بالمقدار المرغوب فيه.

- المؤسسة التي تتميز بمعدل استدانة مرتفع وتسعى إلى تقويم هيكلها التمويلي يمكن لها أن تنتهج طريقة التنازل عن التثبيات كحل لذلك، حيث تستخدم حصيلة التنازل في رد بعض الديون وعليه تخفيض نسبة الاستدانة.¹

¹ Aswath Damodaran, Finance d'entreprise, Traduction de la 2^{ème} édition américaine sous la direction de Gérard Hirigoyen, 2^{ème} édition, Paris, 2005, P848.

تبدو هذه الطريقة ودورها في تصحيح الهيكل التمويلي بسيطة إلا أن صعوبتها تكمن نقطتين أساسيتين:

- إمكانية وجود مشترين راغبين في الحصول على الأصول المراد التنازل عنها بأسعار عادلة.
- تحديد سعر التنازل العادل الذي يتحدد عن طريق تحيين التدفقات النقدية المنتظرة من الأصل المراد التنازل عنه.

- **تمويل الاستثمارات الجديدة:** إن عملية تجديد استثمارات المؤسسة من الممكن أن تكون حلاً لتصحيح وتقويم خلل الهيكل التمويلي، فإذا كانت المؤسسة تعاني من هيكل تمويلي مثقل بالديون فإنها تلجأ إلى تمويل الاستثمارات الجديدة بالاعتماد أكثر على أموال الملكية، أما إذا كانت تمتلك هيكل تمويلي يتميز بمعدل استئانة منخفض، فإنها تلجأ إلى تمويل هذه الاستثمارات عن طريق اللجوء أكثر إلى الاستئانة، وهذا من أجل الوصول دائماً إلى الهيكل التمويلي.¹

- **تغيير نسب توزيعات الأرباح على المساهمين:**

تمتلك المؤسسة طريقة أخرى لتصحيح هيكلها التمويلي، وذلك عن طريق المس بتوزيعات الأرباح على المساهمين، فالمؤسسة التي تتميز بمعدل استئانة أدنى يمكنها رفعه من رفع نسبة التوزيعات لإضعاف قدرة التمويل الذاتي، أما المؤسسة التي لديها معدل استئانة مرتفع وتود تقليله فتلجأ إلى سياسة تخفيض الأرباح الموزعة، من أجل رفع قدرتها على التمويل الذاتي، مما يغنيها عن اللجوء للاستئانة عند الحاجة إلى التمويل، ومن بين أهم نقائص هذه الطريقة ما يلي:

- صعوبة إقناع المساهمين بإدخال تغييرات على سياسة التوزيعات، خاصة في حالة تقليل نسبتها بهدف الرفع من قدرة التمويل الذاتي، ما يخلق حالة استياء لدى المساهمين، عادة ما تدفعهم إلى التنازل عن مساهماتهم في المؤسسة المعنية وهذا ما يؤثر سلباً على قيمتها وإصداراتها.
- إن فعالية طريقة تغيير التوزيعات في التأثير على الهيكل التمويلي تعتبر ضعيفة نوعاً ما وهذا لأنها تتطلب وقتاً طويلاً للوصول إلى التأثير المطلوب، خاصة إذا كانت الأرباح المحققة ضعيفة.

المطلب الثالث: كيفية استخدام أساليب إصلاح خلل الهيكل التمويلي

تتعدد طرق التأثير على الهيكل التمويلي للمؤسسة، ولكن على أي أساس يمكن استخدام طريقة دون أخرى من أجل إصلاح الخلل؟ ومن أجل إيجاد إجابة لهذا السؤال سوف نتطرق إلى أهم العوامل المحددة لأساليب تقويم خلل الهيكل التمويلي، والتي نلخصها في النقاط الآتية:²

- مدى ضرورة تصحيح الهيكل التمويلي في أقصر وقت ممكن لتفادي مشكلة مالية معينة مثل الإفلاس، فكلما كانت درجة ضرورة عملية الإصلاح عالية، كلما كان على الإدارة المالية التعجيل باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وكذلك انتقاء الأساليب الملائمة للحالة المراد معالجتها، مثلاً مؤسسة تعاني من عدم

¹ شعبان محمد، مرجع سابق، ص-ص 134-135.

² مرجع نفسه، ص-ص 136-137.

أمثلة الهيكل التمويلي، ويقدر مديرها عملية الإصلاح بالعالية جدا، فإن الطريقة الملائمة هي إعادة هيكلة الهيكل التمويلي؛

- العامل الثاني يتعلق بأسلوب الاستثمارات الجديدة في استخدامه كطريقة لتصحيح الخلل وعلاقته بالعوائد المنتظرة، حيث أننا نفق على أن الاستثمار الجديد هو ذلك الاستثمار الذي يحقق قيمة حالية صافية موجبة أو يحقق عائد يساوي أو يفوق العائد المطلوب من قبل المساهمين، فالمؤسسات التي تمتلك مشاريع استثمارية ذات نوعية جيدة يمكنها أن تستفيد من استخدام أسلوب الاستثمارات الجديدة لإصلاح خلل الهيكل التمويلي بشكل كبير، أما في حالة ما إذا كانت العوائد المتوقعة من الاستثمارات الجديدة ضعيفة ودرجة التأكد من عدم تحققها عالية، تعد عملية استخدام هذه الطريقة غير مجدية.

- العامل الثالث يأخذ بعين الاعتبار عنصرين أساسيين يتعلقان بطريقة التنازل عن الاستثمارات وهما على التوالي:

- القابلية البيعية للاستثمار المراد التنازل عنه في السوق، هل عملية التنازل عن الاستثمار تمكن المؤسسة من استرجاع قيمته الاستعمالية الحالية أم لا ؟ فكلما كان سعر التنازل الذي يضمه السوق أعلى كانت رغبة المؤسسة في التنازل أكبر؛

- مدى مساهمة الاستثمار المراد التنازل عليه في تحقيق نتيجة المؤسسة فكلما كانت مساهمته ضعيفة زادت أولوية التنازل عنه؛

إن استخدام أسلوب التنازل عن الاستثمارات لتقويم خلل الهيكل التمويلي مرتبط طرديا بالقيمة السوقية للاستثمار المراد التنازل عنه، وعكسيا مع مساهمته في خلق التدفقات النقدية الإيجابية؛

- تعتبر عملية الحد من الاحتياجات المالية الضرورية، وسيلة فعالة جدا لمعالجة خلل الهيكل التمويلي للمؤسسة، وهذا عندما تتميز قيمة هذه الاحتياجات بالضخامة، علما أن عملية التقليل من احتياجات رأس المال العامل من الممكن أن تتماشى مع كافة الطرق التصحيحية السابقة الذكر.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا المطلب، يمكن تقديم ملخص يوضح أساليب تصحيح الهيكل التمويلي من خلال الجدول التالي:¹

الجدول رقم(02): ملخص لأهم الإجراءات التصحيحية لتركيب الهيكل التمويلي

مدى ضرورة إعادة هيكلة الهيكل التمويلي	كمون القوة البيعية للاستثمارات المرغوب التنازل عنها	نوعية الاستثمارات الجديدة	الطرق المثلى لتصحيح الهيكل التمويلي
---------------------------------------	---	---------------------------	-------------------------------------

¹مرجع نفسه، ص138.

ضرورة قصوى آنية	ضعيفة	ضعيفة	-إعادة هيكلة تركيبة الهيكل التمويلي؛ -تقليص الاحتياجات المالية الدورية.
ضرورة قصوى آنية	جيدة	جيدة	-التنازل عن الاستثمارات وإعادة شراء الأسهم من أجل رفع معدل شراء الأسهم أو تعويض جزء من أموال الاستدانة إذا كان معدل الاستدانة مرتفع؛ -استخدام أسلوب الاستثمارات الجديدة وذلك لامتلاك المؤسسة لمشاريع استثمارية جيدة؛ -تقليص الاحتياجات المالية الدورية.
ضرورة قصوى آنية	جيدة	جيدة	-التنازل عن الاستثمارات
غير آنية	حيادية أو ضعيفة	حيادية أو ضعيفة	-استخدام طريقة التوزيعات من أجل زيادة أز إنقاص معدل الاستدانة؛ -تقليص الاحتياجات المالية الدورية.
غير آنية	جيدة	جيدة	-التنازل عن الاستثمارات؛ -تغيير توزيعات الأرباح على المساهمين؛ -تقليص الاحتياجات المالية الدورية.
غير آنية	حيادية	جيدة	-استخدام طريقة تمويل الاستثمارات الجديدة؛ -استخدام طريقة توزيعات الأرباح على المساهمين؛ -تقليص الاحتياجات المالية الدورية.

المصدر: شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أمجد بوكرة بومرداس، الجزائر، 2009، ص138.

خلاصة الفصل:

يحتل الهيكل التمويلي الحيز الأكبر من تفكير المدير المالي، لما يكتسبه من أهمية، فهو تلك التوليفة المثلى من الأموال المملوكة والأموال المقترضة التي تجعل الأداء المالي في أعلى مستوياته وعند أدنى حد ممكن من التكاليف، وبالتالي وجب اختيار مصادر التمويل الضرورية على اختلاف أنواعها وأشكالها بعد الإلمام بجميع الاحتياجات وترتيبها لتقادي الوقوع في الأخطاء والمشاكل التي تحتم اللجوء إلى الإجراءات التصحيحية، وقد تبين من خلال هذا الفصل وجود عدة محددات وعوامل تتدخل في تحديد الهيكل التمويلي، إضافة إلى مجموعة من النظريات التي تفسر الهيكل التمويلي ، وتكون في بعض الأحيان بمثابة مقاييس مثالية يركز عليها المدير المالي عند اختياره لمصادر التمويل.

الفصل الثالث: دراسة

الهيكل التمويلي لبنك

القرض الشعبي

الجزائري عن طريق

تحليل القوائم المالية

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالهيكل التمويلي، محدداته والنظريات المفسرة له وكذا علاقته بالتحليل المالي، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للهيكل التمويلي على الواقع، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مؤسسة القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-بالتطرق إلى نشاطها ونوعية نشاطها وأهدافها وكذلك التطرق إلى هيكلها التنظيمي بالنسبة للمبحث الأول، أما المبحث الثاني في هذا الفصل فيخصص إلى واقع تطبيق تحليل القوائم المالية واختيار الهيكل التمويلي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري- وكالة ميلة- ، وأما بالنسبة للمبحث الثالث سنقوم بتحليل القوائم المالية والهيكل التمويلي لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

المبحث الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري

سننتظر في مبحثنا هذا إلى التعريف بمؤسسة القرض الشعبي الجزائري ونشأتها وهيكلها المالي إضافة إلى مختلف مهامها و أهدافها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال التساؤلات السابقة حول مؤسسة القرض الشعبي الجزائري توصلنا من خلال بحثنا إلى النشأة والتعريف التاليين:

أولاً: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967، و هو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، و قد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة و قسنطينة، و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنك أجنبية أخرى هي:

*البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968؛

*الشركة المرشلية للبنوك(SMC) بتاريخ 30 جوان 1968 ؛

*الشركة الفرنسية للإقراض و البنوك(CFCB) سنة 1971؛

*البنك المختلط ميسر(MISR) (BMAM).

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، و تحول إليه 40 وكالة و 550 موظفا و 8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

*أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي بـ 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج.

*تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره و إدارته؛

*يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين؛

*يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية و المالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير

تشرف عليها الإدارة العامة DG و على رأسها الرئيس المدير العام PDG.

ثانياً: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

سننتظر إلى التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري عامة وبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-خاصة كالآتي:

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

1- لقد تأسس القرض الشعبي الجزائري بالمرسوم 66/366 الصادر في 26-12-1996 وقد ورث فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة آنذاك، وهو شركة ذات أسهم تتعامل مع جميع شرائح المجتمع من أشخاص طبيعيين أو معنويين تتكون شبكاته من 17 مجموعة للاستغلال، توطر في 117 وكالة مقسمة على مختلف أنحاء التراب الوطني.

يعد القرض الشعبي الجزائري من البنوك التجارية، حيث يتخصص في توفير الائتمان والحصول على ودائع منها:

- ودائع الأفراد؛

- ودائع المؤسسات العمومية والخاصة؛

- ودائع التعاونيات.

ويتوقف عمل القرض الشعبي الجزائري على تلقي ومنح القروض ولكن يتسع ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى، كالتعامل في الأوراق المالية وتحصيل تلك الأوراق المالية وشراء وبيع العملات الأجنبية والتعامل مع البنوك التجارية في إطار التجارة الخارجية التي تساهم بدورها في رفع اقتصاد البلاد.

ويخضع القرض الشعبي الجزائري لرقابة الدولة وذلك لحماية أموال المودعين وتتمثل مظاهر تلك المراقبة في إلزامية احتفاظ البنك برصيد نقدي لدى البنك المركزي بدون فائدة، كما يجب على القرض الشعبي أن يقدم للبنك المركزي بيانات سنوية ويجب أن تعادل أموال البنك في قيمتها مقدار التزاماتها المستحقة الأداء من قبل دائنيه.

2- تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة، حيث تقع بشارع لخصر بن قربة، ولاية ميلة. بلغ عدد المستخدمين فيها 26 فردا.

المطلب الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-

للمؤسسة مهام ومطالب تلجأ إليها سنتطرق لها كالآتي:

أولاً: مهام القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية؛

- إقراض الحرفيين، الفنادق، القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج وأيا كان نوعها، و كذلك إقراض المهن PME التوزيع و المتاجرة، و عموما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحرة و قطاع المياه و الري؛

- تقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل خاصة تمويل السكن، البناء و التشييد؛

- تمويل القطاع السياحي و الأشغال العمومية، البناء، الري و الصيد البحري؛

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

وبالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية.

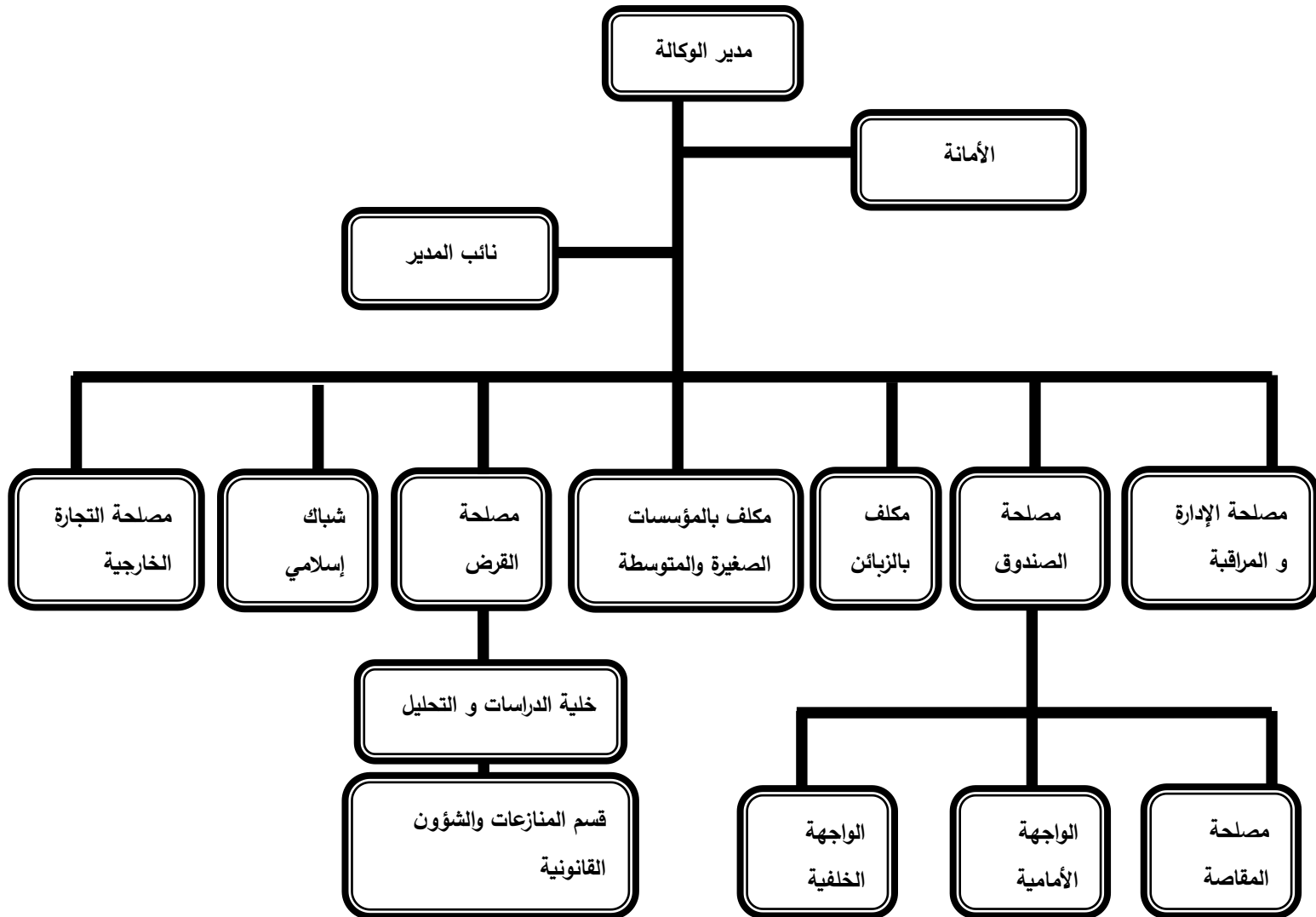
ثانيا: أهداف القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-

- تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت و الزبائن؛
- تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة؛
- التوسع و نشر الشبكة و اقترابه من الزبائن؛
- تحسين و تطوير شبكة المعلومات و كذا الوسائل التقنية الحديثة؛
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛
- تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

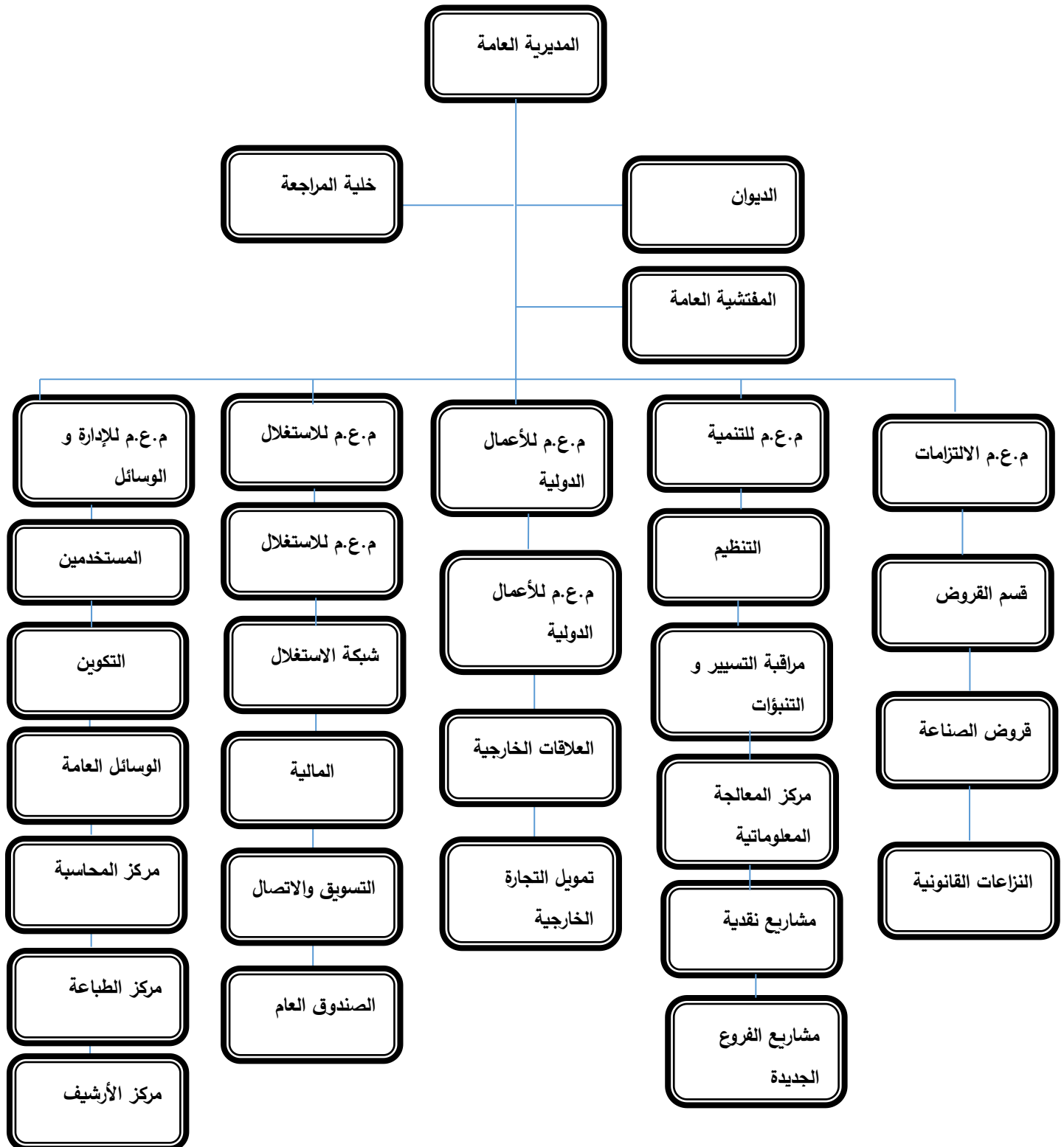
الشكل رقم(04):الهيكل التنظيمي ل"cpa"



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

الشكل رقم(05): هيكل المديرية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية والهيكل التمويلي لبنك cpa للفترة الممتدة 2020-2017

يهتم هذا المبحث بدراسة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري cpa لاختيار الهيكل التمويلي لها خلال سنوات الدراسة، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب.

المطلب الأول: واقع تحليل القوائم المالية واختيار الهيكل التمويلي في بنك cpa

نتطرق في هذا المبحث الى واقع تطبيق أدوات التحليل المالي في مؤسسة القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-.

1-واقع تطبيق النسب المالية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-

من خلال اطلاعنا على مؤسسة القرض الشعبي الجزائري توصلنا إلى أن المؤسسة تطبق أربع أنواع من النسب المالية والتي تساعدنا في تحليل ميزانيتها وهي كالآتي:

1- نسب الهيكلية المالية

2- نسب التسيير

3- نسب السيولة

4- نسب المردودية

1- **نسب الهيكلية المالية:** هي النسب التي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري على المدى الطويل ،وتبين كذلك قدرتها على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى.

2- **نسب التسيير:** تستخدم لتقييم مدى نجاح مؤسسة القرض الشعبي الجزائري في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول وتحقيق أكبر حجم من المبيعات.

3- **نسب السيولة:** تستخدم كأداة لتقييم المركز الائتماني لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري وتعتبر عن مدى قدرتها على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.

4- **نسب المردودية:** تقيس هذه النسبة مستوى أداء وكفاءة مؤسسة القرض الشعبي الجزائري في استغلال الموارد والأصول التي وضعت تحت تصرفها عن طريق ربط النتائج من جهة والإمكانات والموارد المستخدمة في تحقيقها من جهة أخرى.

2- واقع تطبيق المؤشرات المالية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-

من خلال زيارتنا لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري تبين لنا أن المؤسسة تستخدم المؤشرات المالية الثلاث وهي رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل والخزينة الصافية كمعيار لتقييم الأداء المالي كونهم هدف مالي يسعى لاستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغها من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

المالي تأثير اللجوء إلى الاقتراض من جهة وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

3- واقع تطبيق الرافعة المالية داخل مؤسسة القرض الشعبي الجزائري

مؤسسة القرض الشعبي الجزائري تطبق مؤشرات الرفع المالي وكذلك عن طريق استخدام أموال الغير هي القروض أو الأسهم الممتازة حيث أن كلاهما له تكلفة ثابتة ويجب على المنشأة الالتزام بدفعها، وأن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي.

المطلب الثاني: تحليل الميزانيات لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2020-2017

من أجل اختيار الهيكل التمويلي لمؤسسة CPA، لابد من القيام بدراسة القوائم التقديرية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-.

1- عرض الميزانية المالية المفصلة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- للسنوات من 2017-2020:

1-1- جانب الأصول: حيث كانت عناصر الأصول محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم (03): جانب الأصول من الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2020-2017

السنوات				الأصول
2020	2019	2018	2017	
2485024130	2657142	2229246168	1894017853	الأصول المتداولة
252914669	320975	319731286	337675855	القيم الجاهزة
252914669	320975	319731286	337675855	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
2232109461	2336167	1909514882	1556341998	القيم الغير جاهزة
698410	-	5410495	5516336	أصول مالية مملوكة لقرض

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-
عن طريق تحليل القوائم المالية

التعاون				
أصول مالية جاهزة للبيع	213586408	133920879	175170	172616091
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	115843823	383406022	555444	536175098
سلفيات وحقوق على الزبائن	1206487739	1370000532	1583266	1502233171
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1086617	1086617	507	506607
الضرائب الجارية- أصول-	1946239	2554663	5456	7645378
الضرائب المؤجلة- أصول-	2013177	2142803	2804	2249570
أصول أخرى	9824030	1095350	13258	9936159
حسابات السنوية	37629	39370	262	48977
قيم الاستغلال	-	-	-	-
الأصول الثابتة	28515842	29297531	31995	29400322
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة، الكيانات المشاركة.	12923003	12711146	14872	12198487
العقارات الموظفة	-	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	15280245	16304975	16739	16832997
الأصول الثابتة غير المادية	312594	281410	384	368838
فرق الحياة	-	-	-	-

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

2514424453	2689134	2258543699	1922533695	مجموع الأصول
------------	---------	------------	------------	--------------

المصدر: ميزانيات السنوات 2017-2020 مستخرجة من مصلحة المحاسبة للبنك.

✚ تحليل جانب الأصول: نلاحظ بشكل عام من خلال الميزانية المالية المفصلة لبنك القرض الشعبي الجزائري أن:

✚ مجموع الأصول المتداولة: ارتفاع مجموع الأصول المتداولة بشكل كبير على مدار سنوات 2019، 2018، 2017، ثم انخفاضه بشكل رهيب في سنة 2020 حيث أن:

✚ القيم الغير جاهزة شهدت ارتفاعا كبيرا في السنوات الثلاثة الأولى، وهذا راجع إلى زيادة القروض والسلفيات الموجهة إلى الهيئات المالية والزبائن رغم تراجعها سنة 2020، هذا الارتفاع غطى على تذبذب الأصول المالية الجاهزة للبيع ، وانخفاض الأصول الأخرى والأصول المالية المملوكة إلى غاية أجل الاستحقاق.

✚ ارتفاع القيم الغير جاهزة كان على حساب القيم الجاهزة التي عرفت تراجع كبير من سنة 2017 إلى سنة 2020.

✚ مجموع الأصول الثابتة: هي الأخرى شهدت ارتفاع متقارب في السنوات الثلاثة الأولى لتتخفف في سنة 2020 وهذا راجع إلى:

✚ زيادة الأصول الثابتة المادية التي ركز البنك على زيادتها على حساب المساهمات في الفروع.

✚ تذبذب في الأصول الثابتة الغير مادية.

1-2- جانب الخصوم: حيث كانت عناصر الخصوم محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم(04): جانب الخصوم من الميزانية المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2017-2020

السنوات				الخصوم
2020	2019	2018	2017	
2364423	2230254630	1998677756	1692830597	الخصوم المتداولة
0	0	0	0	البنك المركزي
743997	644726042	369012179	289508589	ديون اتجاه الهيئات المالية
1513359	1500128650	1558266474	1331052441	ديون اتجاه الزبائن
49465	43695470	38250826	38714058	ديون ممثلة بورصة مالية

**الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة -
عن طريق تحليل القوائم المالية**

9116	7139851	9046077	7414981	الضرائب الجارية- خصوم-
352	419942	37528	165299	الضرائب المؤجلة- خصوم-
35082	23539634	16532589	16384128	خصوم أخرى
13052	10605041	7532383	9591108	الحسابات السنوية
324710	284169824	259865643	229703091	الأموال الدائمة
51370	24995542	3112604	3507939	مؤونات الأخطار والتكاليف
-	-	-	-	إعانات التجهيز
40475	37107445	37739911	33197662	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
-	-	-	-	ديون تابعة
48000	48000000	48000000	48000000	رأس المال
-	-	-	-	علاوات مرتبطة برأس المال
147457	135482143	11450764	96562795	احتياطات
884	689514	(389749)	(424007)	فارق التقييم
15921	15920734	15920734	15920734	فارق إعادة التقييم
-	-	-	-	الترحيل من جديد
20603	21974446	40981379	32937968	نتيجة السنة
2689134	2514424453	2258543699	1922533695	مجموع الخصوم

المصدر: ميزانيات السنوات 2017-2020 مستخرجة من مصلحة المحاسبة للبنك.

📊 **تحليل جانب الخصوم:** من خلال الميزانية المالية المفصلة للسنوات من 2017 إلى 2020 لاحظنا ما يلي:

📊 **مجموع الخصوم المتداولة:** عرف ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الثلاثة الأولى، ثم سجلت انخفاض في سنة 2020 وذلك راجع إلى:

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

✚ الاقتراض المستمر من الهيئات المالية والزمائن لتمويل استثماراتها من الأصول وتقليصها لحجم الاقتراض سنة 2020 والذي تزامن مع تقلص حجم الأصول.

✚ زيادة الخصوم الأخرى من سنة 2017 ثم تراجعها سنة 2020.

✚ الأموال الدائمة: سجلت ارتفاعا كبيرا من سنة 2017 إلى سنة 2019 ثم شهدت تدهور كبير سنة 2020 حيث:

✚ توجيه البنك لجزء معتبر من السيولة لتغطية المخاطر المصرفية العامة، وتذبذب في تكوين مؤونات الأخطار والتكاليف.

✚ ثبات رأس المال على مدار سنوات 2019، 2018، 2017 وهذا راجع إلى ثبات الأموال الغير موزعة من النتيجة، ليشهد بعد ذلك انخفاض كبير سنة 2020.

✚ التحسن المستمر لفارق التقييم بعد أن سجل قيم سالبة سنتي 2017 و 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة أصول البنك، غير أن هذا الفارق سجل انخفاض سنة 2020 بالمقارنة مع السنة السابقة.

✚ زيادة الاحتياطات في السنوات الثلاثة الأولى لتتقلص في السنة الرابعة، ولعل هذه الزيادة سببها زيادة النسبة الموزعة من النتيجة على الاحتياطات.

2- عرض الميزانيات المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- للسنوات من 2017 إلى 2020: يتم في هذه المرحلة عرض الميزانيات المالية لجميع سنوات الدراسة والممتدة من 2017 إلى 2020 لبنك القرض الشعبي الجزائري كما يلي:

2-1- عرض الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- لسنة 2017: وتكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(05): الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- لسنة 2017

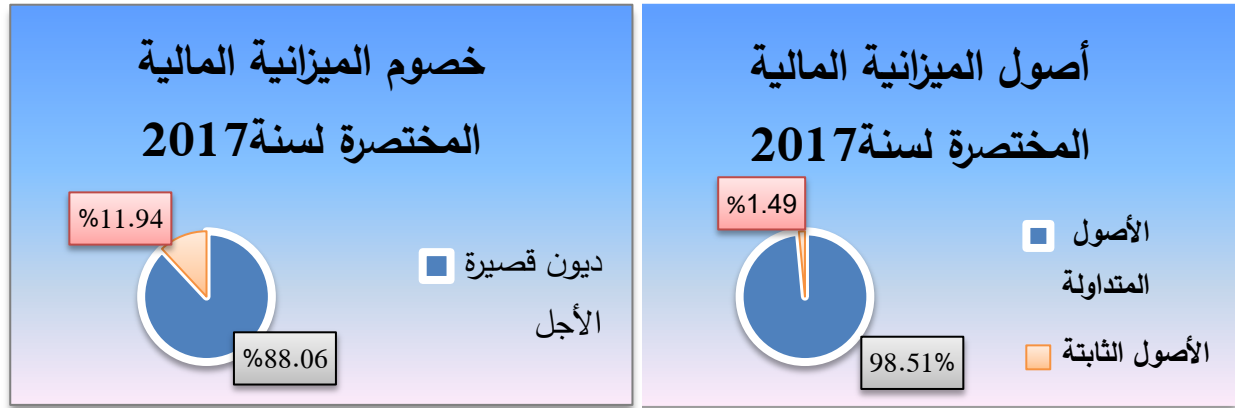
الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول المتداولة	1894017853	98.51	ديون قصيرة الأجل	1692830597	88.06
القيم الجاهزة	337675855	17.56	الأموال الدائمة	229703091	11.94
القيم غير الجاهزة	1556341998	80.95			-
أصول ثابتة	28515842	1.49			-
مجموع الأصول	1922533695	100	مجموع الخصوم	1922533695	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

من معطيات الجدول نوضح التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(06): التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-سنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن نسبة الأصول المتداولة تمثل النسبة الأكبر من مجموع أصول البنك حيث فاقت 98%، وهذا يدل على أن البنك يركز عليها بالدرجة الأولى، وفي المقابل يلاحظ أن الأصول الثابتة هي الأصغر حيث بلغت 1.49% فقط لعدم تركيزه عليها.

أما من حيث الخصوم فإن الديون قصيرة الأجل تمثل النسبة الأكبر منها إذ بلغت 88.06%، وهذا دليل على اعتماد البنك بشكل كبير على الديون قصيرة الأجل في تمويل استثماراته، وسجلت الأموال الدائمة نسبة 11.94% من مجموع الخصوم مما لا يوفر للمؤسسة هامش الأمان.

2-2- عرض الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-سنة 2018: وتكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(06): الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-سنة 2018

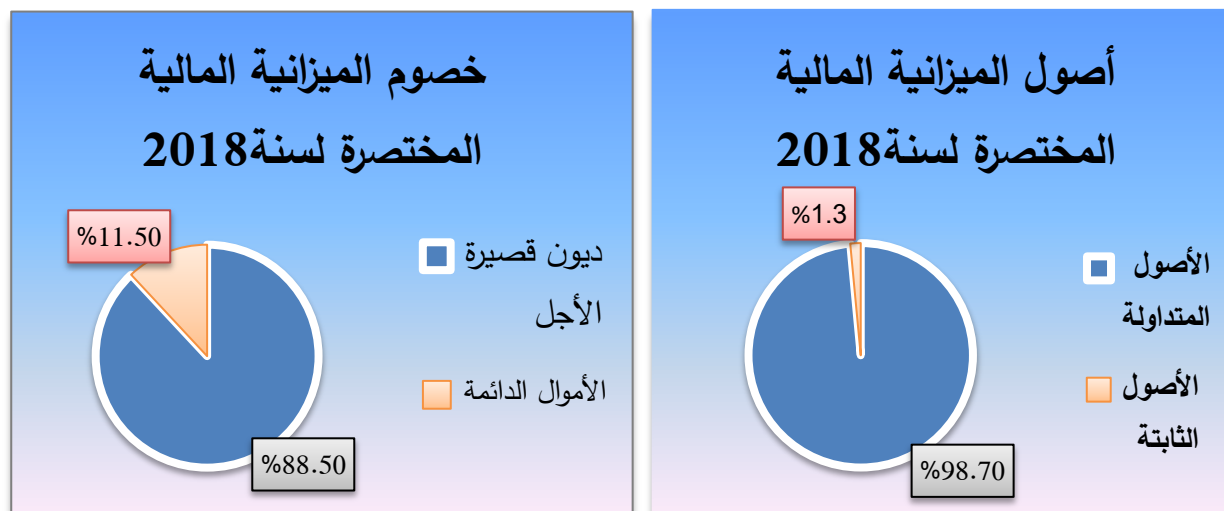
الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول المتداولة	2229246168	98.70	ديون قصيرة الأجل	1998677756	88.50
القيم الجاهزة	319731286	14.15	الأموال الدائمة	259865943	11.50
القيم غير الجاهزة	1909514882	84.55			-
الأصول الثابتة	28515842	1.3			-
مجموع الأصول	2258543699	100	مجموع الخصوم	2258543699	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من معطيات الجدول نوضح التمثيل البياني التالي:

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

الشكل رقم(07): التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري-
وكالة ميلة-لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن البنك يستثمر في الأصول المتداولة بنسبة 98.70% وهي النسبة التي تفوق بكثير ما يستثمره في الأصول الثابتة، هذه النسبة متقاربة مع نسبة السنة السابقة، نفس الشيء بالنسبة للأصول الثابتة التي بلغت 1.3% والذي يدل على توظيف البنك لأمواله السائلة. أما من جانب الخصوم فقد شهدت الديون قصيرة الأجل زيادة طفيفة حيث بلغت 50.88% على حساب الأموال الدائمة، وهو ما يدل على ميول البنك إلى استخدام الديون قصيرة الأجل.

2-3- عرض الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-لسنة 2019:
وتكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(07): الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-لسنة 2019

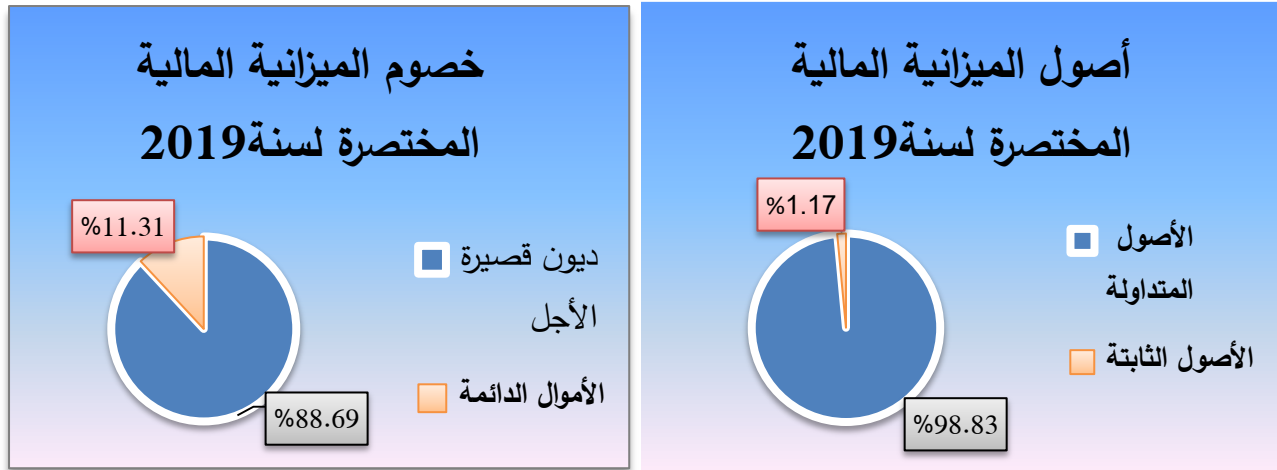
النسبة %	المبالغ	الخصوم	النسبة %	المبالغ	الأصول
88.69	2230254630	ديون قصيرة الأجل	98.83	2230254630	الأصول المتداولة
11.31	284169824	الأموال الدائمة	10.05	252914669	القيم الجاهزة
			88.77	2232109461	القيم غير الجاهزة
			1.17	29800322	الأصول الثابتة
100	2514424453	مجموع الخصوم	100	2514424453	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من معطيات الجدول نوضح التمثيل البياني التالي:

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

الشكل رقم(08): التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري-
وكالة ميلة-لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

نلاحظ من الشكل البياني استمرار زيادة الأصول المتداولة على حساب الأصول الثابتة، وفي الجانب الآخر من الميزانية يواصل البنك اعتماده على المصادر الخارجية في تمويل استثماراته، في الوقت الذي يتناقص فيه استخدام الأموال الخاصة.

2-3- عرض الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-لسنة 2020:

وتكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(08): الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-لسنة 2020

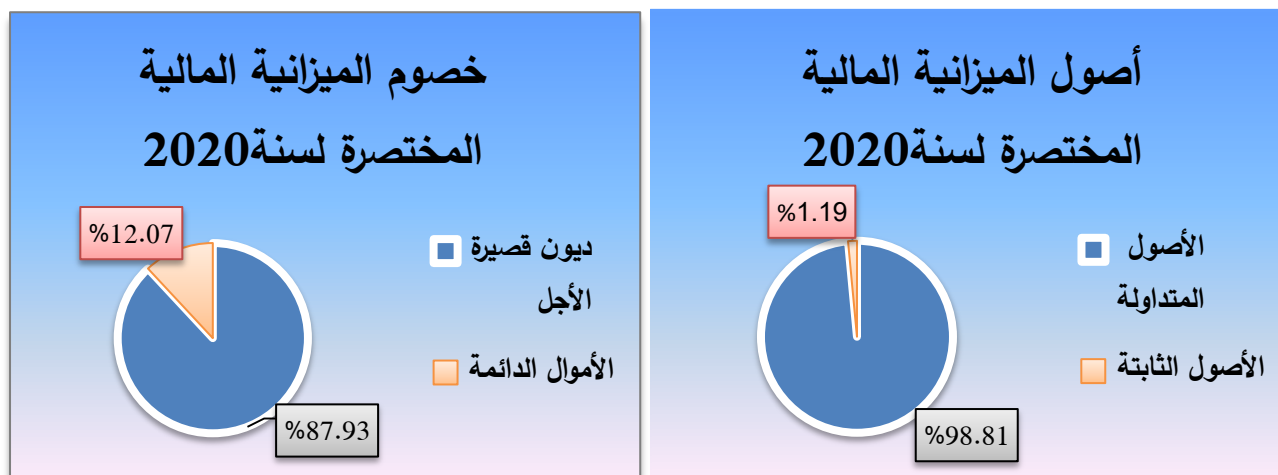
الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول المتداولة	2657142	98.81	ديون قصيرة الأجل	2364423	87.93
القيم الجاهزة	320975	11.94	الأموال الدائمة	324710	12.07
القيم غير الجاهزة	2336167	86.87			
الأصول المتداولة	31995	1.19			
مجموع الأصول	2689134	100	مجموع الخصوم	2689134	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من معطيات الجدول نوضح التمثيل البياني التالي:

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

الشكل رقم(09): التمثيل البياني لعناصر الميزانية المالية المختصرة لبنك القرض الشعبي الجزائري-
وكالة ميلة-لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن الحال نفسه مقارنة بالسنوات السابقة من الدراسة في ما يخص جانب الأصول، أما من جانب الخصوم فنلاحظ تراجع البنك بنسبة وإن كانت قليلة في استخدامه للديون، في المقابل سجلنا زيادة في استخدام أمواله الخاصة.

3- حساب النسب المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2017 - 2020:

3-1- نسب السيولة: اخترنا هذه النسب لتقييم الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-، ونستعرض منها ما يلي:

الجدول رقم(09): حساب نسب السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات 2017-

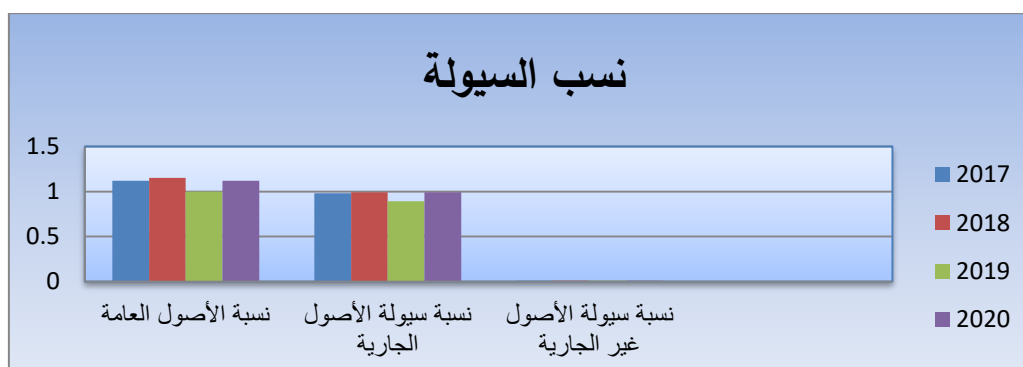
2020

النسب	العلاقة	2017	2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الديون قصيرة الأجل	1.12	1.15	1	1.12
نسبة سيولة الأصول الجارية	الأصول الجارية/مجموع الأصول	0.98	0.99	0.89	0.99
نسبة سيولة الأصول غير الجارية	الأصول غير الجارية/مجموع الأصول	0.01	0.01	0.01	0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لنسب السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات
من 2017-2020



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من خلال جدول حساب نسب السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-استنتجنا التمثيل البياني أعلاه والذي يوضح ما يلي:

3-1-1- نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن البنك تمكن من التوفيق بين التزاماته المتداولة وأصوله المتداولة، بحيث تجاوزت النسبة 1 وبقيم متقاربة، إضافة إلى أنها كانت متوازنة سنة 2018 بتحقيقها النسبة المعيارية بتساوي الالتزامات قصيرة الأجل مع الأصول المتداولة، وهذا يدل على تغطية الأصول الجارية لكل الديون قصيرة الأجل، مما يسمح للبنك بالوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل في وقتها المحدد.

3-1-2- نسبة سيولة الأصول الجارية: كانت هذه النسبة مرتفعة جدا وثابتة على مدار سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى نشاط البنك في المجال المالي، وبالتالي يكون تركيزه على الأصول الجارية كبير لاتصافها بالسيولة العالية التي تخدمه في الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل وهذا ما يبرر ارتفاعها.

3-1-3- نسبة سيولة الأصول غير جارية: هذه النسبة منخفضة جدا، وكما فسرنا ارتفاع نسبة سيولة الأصول الجارية بحاجة البنوك الملحة والضرورية لهذا النوع من الأصول، فإن تدني مستوى سيولة الأصول الغير جارية يرجع إلى عدم توجه البنك إلى هذا النوع من الأصول.

3-2- نسب المديونية: أو نسب إدارة الديون، وتقاس هذه النسب مدى مشاركة الديون في تمويل احتياجات البنك مقارنة بأمواله الخاصة، ونذكر منها:

الجدول رقم (10): حساب نسب المديونية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات 2017-

2020

النسب	العلاقة	2017	2018	2019	2020
نسب المديونية	مجموع الديون/مجموع الأصول	1	1	1	1

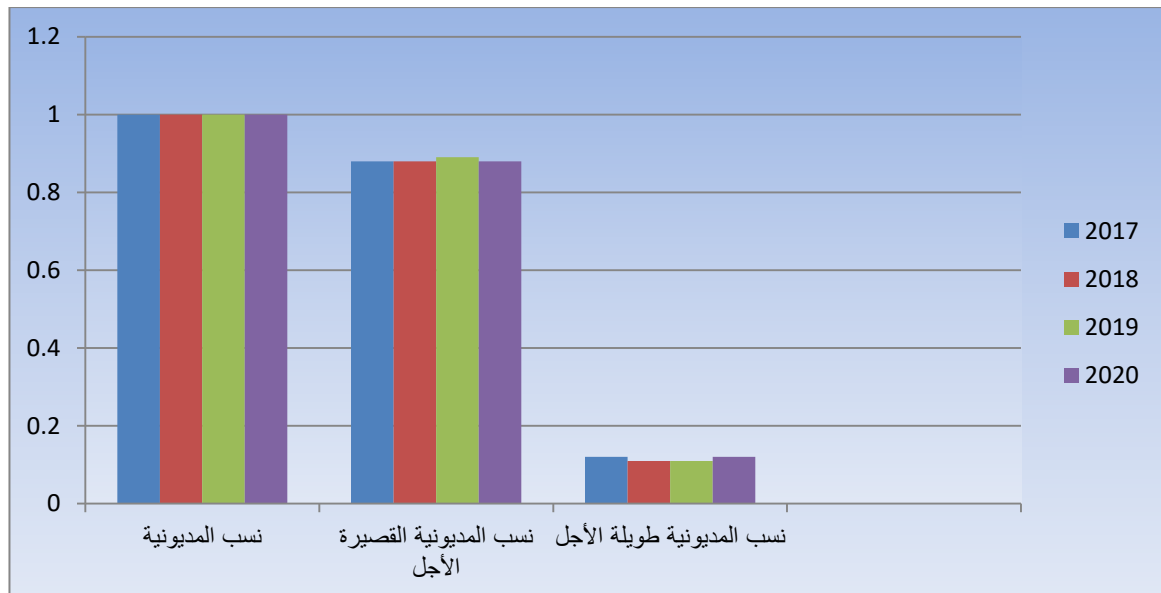
الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

0.88	0.89	0.88	0.88	ديون قصيرة الأجل/مجموع الأصول	نسب المديونية القصيرة الأجل
0.12	0.11	0.11	0.12	ديون طويلة الأجل/مجموع الأصول	نسب المديونية طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من خلال جدول حساب نسب المديونية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات 2017-2020 نستنتج التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(11): التمثيل البياني لنسب المديونية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2017-2020



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من خلال الشكل البياني نلاحظ:

3-2-1- نسبة المديونية: نلاحظ أن نسبة المديونية لم تنخفض عن 0.88 طيلة سنوات الدراسة، وتميزت بالثبات النسبي، حيث تحوز الديون حصة الأسد في تغطية الاحتياجات.

3-2-2- نسبة المديونية قصيرة الأجل: متساوية لنسبة المديونية الإجمالية وذلك لانعدام الديون طويلة الأجل، حيث تمثل الديون قصيرة الأجل إجمالي الديون.

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التمويلي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة للسنوات 2017-2020

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة - عن طريق تحليل القوائم المالية

4-1- مؤشرات التوازن المالي: يتم حساب هذه المؤشرات من رأس المال والعامل بمختلف أنواعه، إضافة إلى الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة، وهي موضحة كآلاتي:

الجدول رقم(11): حساب مؤشرات التوازن المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2017-2020

المؤشر	العلاقة	2017	2018	2019	2020
رأس المال العامل fr	الأصول الجارية- الخصوم الجارية	201187256	230568412	254769500	292719
رأس المال العامل الخاص	أصول جارية-مجموع الديون	201187256	230568412	254469500	292719
رأس المال العامل الخارجي	مجموع الديون	1692830597	230568412	2230254630	2364423
رأس المال العامل الإجمالي	الأصول الجارية	1894017853	222924468	2485024130	2657142
الاحتياج لرأس المال العامل bfr	(الأصول الجارية-القيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الأجل-سلفيات مصرفية)	-136488599	-89162874	1854831	-28256
الخزينة tn	خزينة الأصول-خزينة الخصوم	337675855	319731286	252914669	320975

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

4-1-1- رأس المال العامل: يملك البنك رأس مال عامل موجب ومتزايد من سنة 2017 إلى سنة 2019، ثم انخفض سنة 2020، وبما أنه موجب فهذا يعني أن الأصول الجارية فاقت الخصوم الجارية، مما يتيح للبنك القدرة على السداد في الوقت المحدد.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة - عن طريق تحليل القوائم المالية

- 4-1-2- رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أنه موجب طيلة سنوات الدراسة، مما يدل على مقدرة الأصول الجارية على تغطية جميع الديون، وهو ما يمنح البنك هامش أمان مرتفع.
- 4-1-3- رأس المال العامل الإجمالي: موجب ومرتفع خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على اهتمام البنك بالاستثمار في الأصول الجارية.
- 4-1-4- احتياج رأس المال العامل: حقق البنك اكتفاء خلال سنوات الدراسة، حيث قام بتغطية احتياجات الدورة مع تحقيق فائض، ماعدا سنة 2019 التي سجل فيها البنك احتياج في رأس المال العامل.
- 4-1-5- الخزينة: موجبة على مدار الأربع سنوات، وهو ما يدل على تحقيق البنك لفائض وجب توظيفه لتجنب بقاء الأموال مجمدة دون فائدة.

ومما سبق نستنتج أن البنك يحقق توازن مالي على المدى القصير.

المطلب الرابع: تحليل الهيكل التمويلي بواسطة نسب المردودية والرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- للسنوات من 2017-2020

- 5-1- نسب المردودية: تعبر المردودية في الغالب عن العلاقة بين ما تم تحقيقه والوسيلة المستخدمة، وتسعى كل المؤسسات أو البنوك إلى زيادة معدلاتها منها، هذه النسب مبينة في الجدول التالي:
- الجدول رقم(12): حساب نسب المردودية والرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-

للسنوات من 2017-2020

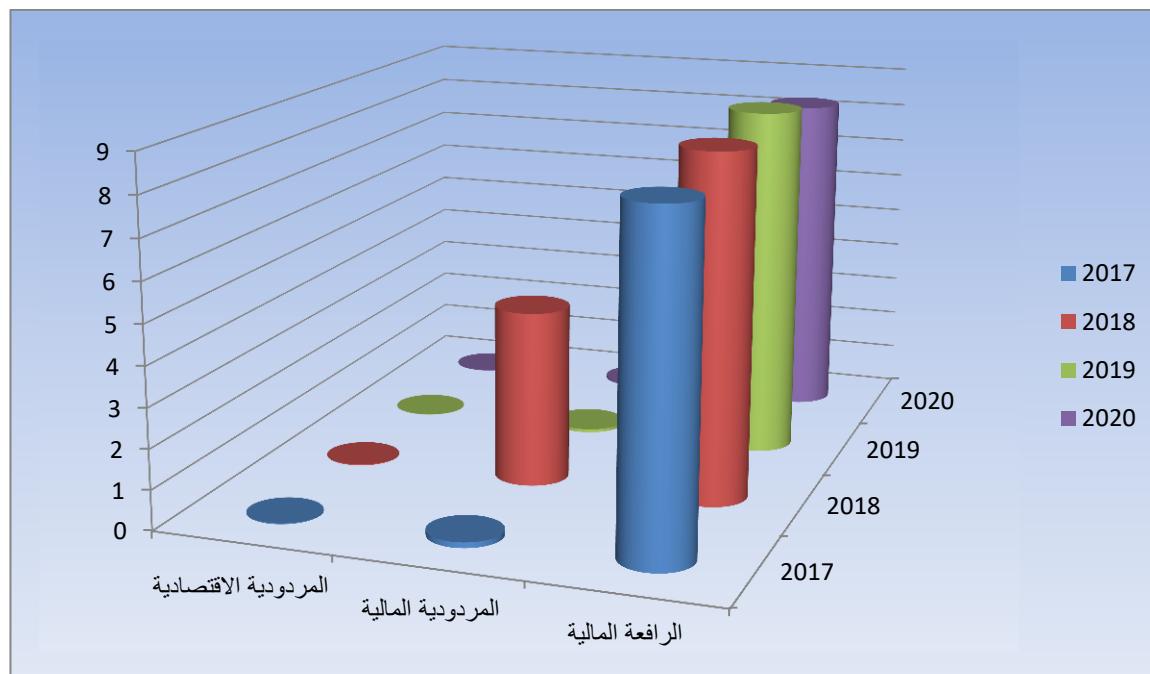
النسب	العلاقة	2017	2018	2019	2020
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال قبل الضريبة/مجموع الأصول	0.022	0.024	0.011	0.0099
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.14	0.16	0.08	0.06
الرافعة المالية	مجموع الديون/الأموال الخاصة	8.37	8.69	8.85	8.28

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من خلال الجدول نستنتج التمثيل البياني التالي:

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

الشكل رقم(12): التمثيل البياني لنسب المردودية والرافعة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-للسنوات من 2017-2020



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن:

- 5-1-1- المردودية الاقتصادية: حققت نسبة ضئيلة جدا، كانت ما بين 0.009 و 0.022، وهو ما يدل على المشاركة الضئيلة للأصول في النتيجة المحققة.
- 5-1-2- المردودية المالية: كانت ضئيلة جدا هي الأخرى، تراوحت بين 0.06 و 0.16، وهو ما يدل على انخفاض مردودية الأموال الخاصة.
- 5-1-3- الرافعة المالية: كانت نسبتها مرتفعة جدا تعدت 7.20، وهو ما يفوق بكثير الأموال الخاصة، وهو ما يدل على الاعتماد المفرط للبنك على الاستدانة، وبما أن مردودية الأصول كانت ضئيلة إضافة إلى المردودية المالية فإن ذلك قد يخلف الأثر السلبي للرافعة المالية إذا فاقت تكلفة الدين أو معدل الفائدة نسبة المردودية الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة الهيكل التمويلي لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة- عن طريق تحليل القوائم المالية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك من خلال تشخيص هيكله التمويلي وإجراء العديد من الدراسات، وتحليل القوائم المالية المتمثلة في جدول حساب النتائج والميزانية المالية المقدمة لنا من طرف البنك للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020، إضافة إلى حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية التي ساعدتنا في تحليل الهيكل التمويلي، خلصنا إلى أن البنك حقق توازن مالي على المستوى القصير و ذلك لتغطية الأصول الجارية للديون قصيرة الأجل، غير أنه يعتمد على الاستدانة بشكل كبير وذلك على حساب أمواله الخاصة، ورغم أن هذه الأخيرة لم تكن معدومة، إلا أن مردودية أصوله كانت منخفضة جدا مما قد ينتج عنه أثر سلبي للاستدانة إذا تجاوز معدل الفائدة (تكلفة الدين) نسبة المردودية الاقتصادية.



الخاتمة العامة:

إن الحديث عن موضوع التمويل والسياسات التمويلية يقودنا إلى عنصر هام في هذا الصدد والمتمثل في الهيكل التمويلي، الذي يعتبر الصورة التي تعكس المصادر التمويلية المختلفة، ويكتسب أهمية كبيرة في المؤسسة، ذلك أنه يعد من بين المواضيع ذات التنظير والبحث المستمر، والبنوك التجارية كغيرها من المؤسسات، هي الأخرى تسعى إلى وضع هيكل تمويلي أمثل يمكنها من تسيير أصولها بأعلى درجة من الكفاءة، ومجابهة الالتزامات و التمتع بالأمان المالي.

ومن خلال التطرق إلى موضوع التحليل المالي ودوره في اختيار الهيكل التمويلي للبنوك، وبعد دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-، يمكن استخلاص ما يلي:

النتائج النظرية:

من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- التحليل المالي من فروع التسيير المالي، ظهر مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، يحتل مكانة عالية في الإدارة لما له من أثر على تحليل الوضعية المالية للمؤسسات؛
- يقوم التحليل المالي للقوائم المالية بإعطاء لمحة عن المركز المالي للمؤسسة ومدى فعالية أصولها و استثماراتها؛
- من أهم المؤشرات والنسب المالية التي يركز عليها التحليل المالي نجد: نسب السيولة، نسب المردودية، نسب النشاط؛
- الهيكل التمويلي عبارة عن مزيج بين مصادر تمويل داخلية كالأموال الخاصة، ومصادر تمويل خارجية كالاقتراض، الديون؛
- من محددات الهيكل التمويلي حجم المؤسسة، الربحية، السيولة، معدل الفائدة، المزايا الضريبية؛
- يمكن إعادة تصحيح الهيكل التمويلي إذا ثبت عدم أمثليته للمؤسسة، عن طريق تغيير نسب توزيع الأرباح، التنازل عن الاستثمارات، زيادة رأس المال.

النتائج التطبيقية: من خلال دراسة الموضوع من الناحية التطبيقية، وإجراء الدراسات الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-و بعد الاطلاع على قوائمه المالية وتحليلها، يمكن إعطاء النتائج الآتية:

- يتخذ بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-قراراته على مستوى الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة؛
- يتم تحليل القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-على مستوى الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة، وهي التي تقوم بتحديد الهيكل التمويلي؛
- يستند بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-على مخرجات التحليل المالي لتحديد الهيكل التمويلي؛
- تقتصر مهام القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-على تنفيذ القرارات التي تتخذها الإدارة المركزية؛

- تتبع الوكالة توجيهات وأوامر البنك المركزي بصفته الوصي الأول على البنوك؛
 - من خلال دراسة القوائم المالية للبنك وتحليلها، يمكن القول أن بنك القرض الشعبي الجزائري يتمتع بمركز ائتماني جيد يمكنه من مجابهة الالتزامات قصيرة الأجل؛
 - يعتمد البنك بشكل كبير على الاستدانة، حيث كانت معدلاتها جد مرتفعة؛
 - للبنك محل الدراسة مردودية اقتصادية ضعيفة جدا، وكذلك كانت المردودية المالية.
- اختبار الفرضيات:**

بناء على النتائج السابقة الذكر يمكن اختبار صحة الفرضيات على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** يتم تحليل القوائم المالية عن طريق المؤشرات والنسب المالية.
- ❖ نؤكد صحة الفرضية، حيث يتم جمع القوائم المالية ودراستها، ثم حساب المؤشرات والنسب المالية المراد دراسة تأثيراتها، بعدها يتم تحليل النتائج المتحصل عليها وابرار علاقتها مع مكونات القوائم المالية قيد التحليل، من أبرز هذه المؤشرات والنسب نجد: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية... الخ.
- **الفرضية الثانية:** يتم الاستعانة بنسب السيولة والمردودية والرافعة المالية في اختيار الهيكل التمويلي.
- ❖ نؤكد صحة هذه الفرضية، فنسب السيولة تقوم بتقديم صورة واضحة عن المركز الائتماني للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والتي تندرج ضمن مصادر التمويل قصير الأجل، أما نسب المردودية فتقيس أداء المؤسسة وكفاءتها عن طريق ربط النتائج المتحصل عليها بمصادر التمويل المستخدمة في تمويلها، ووفق هذه النتائج يتم قياس مدى ملائمة الهيكل التمويلي وتعديله بما يتناسب مع إمكانيات المؤسسة.
- **الفرضية الثالثة:** تشخص مخرجات التحليل المالي الوضعية المالية للمؤسسات ومركزها المالي، ومن ثم اختيار الهيكل التمويلي .
- ❖ هذه الفرضية صحيحة، فنتائج التحليل المالي تقدم لنا صورة واضحة عن الوجه المالي للمؤسسة، فكلما كانت نتائج التحليل المالي إيجابية بالقدر الكافي، ومركزها المالي جيد، زاد ذلك من قدرتها على الاقتراض، وزيادة استثماراتها، أما إذا كانت مخرجات التحليل سلبية، فهذا يدل على يدل سوء استخدام الموارد وأعطى ذلك نظرة سيئة عن المؤسسة ومركزها المالي، وهو ما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي.
- **الفرضية الرابعة:** يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة-التحليل المالي في اتخاذ قراراته، و تحديد بنية هيكله التمويلي.
- ❖ وكما سبق ذكره في النتائج، فإن وكالة ميلة تابعة وليست مستقلة في قراراتها، وبالتالي ليس لديها صلاحيات اتخاذ القرارات التمويلية واختيار الهيكل التمويلي، وإنما يتم ذلك على مستوى الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة. وبالتالي هذه الفرضية غير صحيحة.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات:

- توسيع صلاحيات الوكالات التابعة للبنك؛
- القيام بتحليل دوري للقوائم المالية للوقوف عند نقاط القوة وتعزيزها، وتدارك نقاط الضعف؛
- العمل على تقليص المديونية؛
- زيادة فعالية أصول البنك، ومنه زيادة المردودية الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

- إن البحث في مجال الهيكل التمويلي للبنوك لا يزال واسعاً، كما لا تزال بعض النقاط مجهولة، يمكن أن تكون موضوع لبحوث أخرى، ونذكر منها:
- دور الهيكل التمويلي في تحقيق التوازن المالي للبنوك.
 - عادة إجراء هذه الدراسة على بنوك أخرى، وتمديد فترة الدراسة للحصول على نتائج أكثر دقة.
 - الهيكل التمويلي وأثره في ترشيد النفقات المالية.



أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي-دروس وتطبيقات-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)-أجوبة تمارين وحلول-، الطبعة الثانية، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)-دروس وتطبيقات-، الطبعة الثانية، ج1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 4- أيمن الشنطي، زهير الحدي، وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2009.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي للقوائم المالية لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 6- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 7- دريد شبيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج والتوزيع، الأردن، 2006.
- 8- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 9- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- 10- طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 11- عبد الحليم كراجة، علي ربابعة، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 12- عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية-أطر نظرية وحالات عملية-، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 13- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الطبعة الأولى، دار الجامعة، الاسكندرية، 2004.
- 14- عدنان تايه النعيمي، وآخرون، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، دار الياروزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 15- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- 16- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي (التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
- 17- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 18- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 19- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
- 20- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 21- محمود عزت اللحام، وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 22- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 23- منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي-مدخل صناعة القرار-، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 24- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.
- 25- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 26- يوسف بومدين، فاتح ساحل، تيسير التسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2016.

II. المقالات والمجلات:

- 1- أحمد ميلي سمية، دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2018.
- 2- بقباقي مسعودة، الجوزي جميلة، دراسة العلاقة بين الرافعة المالية والأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، جويلية 2021.
- 3- بلقاسم ميموني، محمد قراش، التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط المؤسسات البنكية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

- 4- بن ناصر عبد الكريم، سائحي يوسف، أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخدمية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قلمة، المجلد 12، العدد 01، ماي 2022.
- 5- حركاتي نبيل، محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة بولاية سطيف خلال الفترة 2009-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 18، العدد 01، ديسمبر 2018.
- 6- زهرة حسن العمري والسيد علي خلف البركاني، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية-، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، يوم 09-02-2009.
- 7- زوينة مخلل، يحيوي مفيدة، دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 03، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2020.
- 8- سعيدة حمادي، بلال شيخي، العوامل المؤثرة على الهيكل المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، المجلد 07، الجزائر، 2020.
- 9- سليم مجلخ، وليد بشيشي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2019.
- 10- صبيحة قاسم هاشم، نظرية هيكل التمويل الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، جامعة بغداد، العراق، 2015.
- 11- عبد الخالق ياسين البدان، عادل حاتم ناصح، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية من 2004-2011، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، البصرة، العراق، المجلد 10، العدد 37، 2014.
- 12- عبد الوهاب دادان، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي للإسهامات النظرية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
- 13- محمد البشير مركان، وآخرون، التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2020.
- 14- محمود عزت اللحام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة-العدد 49)، قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأمير مقرن، السعودية، 2016.
- 15- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، جوان 2020.
- 16- هودة عبو، ربيعة عبو، الهيكل التمويلي ومؤشرات تقييمه، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، جوان 2021.

- 17- يمينه مسراتي، رميدي عبد الوهاب، أثر محددات الهيكل التمويلي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2020.
- 18- يونس مونة، نذير نجموي، أهمية كفاءة المؤسسة الاقتصادية في تحديد الهيكل المالي -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات قطاع إنتاج الأغذية في السعودية، مجلة الإدارة والأعمال، المجلد 05، العدد 02، السعودية، ديسمبر 2021.
- III. رسائل وأطروحات:
- 1- آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
- 2- أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، الجزائر، 2012.
- 3- أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.
- 4- بلعيد وردة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019.
- 5- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-، الجزائر، 2013.
- 6- سارية صالح عبد الرحيم سمرين، أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تمويل ومصارف، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2019.
- 7- سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.
- 8- سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، 2016.

- 9- شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009.
- 10- علي حسين نوري اللامي، أثر استخدام التحليل المالي والكمي للقوائم المالية في تحديد أسعار أسهم المصارف، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص مصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2013.
- 11- فداء موسى محمد أبو الراشد، المرونة المالية وقرارات هيكل رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في أسواق مجلس التعاون الخليجي، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014.
- 12- فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009.
- 13- فضيلة رمضاني، المزيج التمويلي للمؤسسة ومحددات اختيار التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، قسم معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2003.
- 14- فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016.
- 15- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، 2011.
- 16- محمد طلال ناصر الدين، أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في البورصة عمان، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
- 17- محمد عبد المولى أبو دلبوح، أثر استخدام أدوات التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تمويل ومصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012.
- 18- محمد مروان ربيع، أثر الهيكل التمويلي على استمرارية الشركات، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الإسماء، الأردن، 2017.

- 19- مصطفى عبد الله أحمد القضاة، أثر هيكل رأس المال على ربحية الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.
- 20- نماء أحمد عبد الطراونة، أثر الهيكل التمويلي على السيولة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2019.
- 21- هشام محمود كنعان، أثر الهيكل المالي على عوائد أسهم قطاع الشركات الصناعية الأردنية للفترة (1990-2005)، مذكرة لنيل درجة الماجستير، تخصص تمويل ومصارف، كلية الإدارة والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2006.

ثانياً: المراجع بالأجنبية

- 1 -Aswath Damodaran, **Finance d'entreprise**, Traduction de la 2^{eme} édition américaine sous la direction de Gérard Hirigoyen, 2^{eme} édition, Paris, 2005, P848.
- 2 - DovOgien, **Gestion financière de l'entreprise**, dunod, p4, paris, 2008.
- 3 -Jean marie Gagnon, Nabil Khouri, **Traité de gestion financière**, 2 édition, Gaëtan Mourin, Paris, 1981, p343.
- 4 -Salvador Ballada, **Gestion Financiere**, Edition Agen De France, 1997, p35.



الميزانية المالية لسنة 2017

BILAN

U=Milliers DA

PASSIF	31/12/2017
Banque centrale	-
Dettes envers les institutions financières	289 508 589
Dettes envers la clientèle	1 331 052 441
Dettes représentées par un titre	38 714 058
Impôts courants - Passif	7 414 981
Impôts différés - Passif	165 299
Autres passifs	16 384 128
Comptes de régularisation	9 591 108
Provisions pour risques et charges	3 507 939
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-
Fonds pour risques bancaires généraux	33 197 662
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	96 562 795
Ecart d'évaluation	(424 007)
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau (+/-)	-
Résultat de l'exercice (+/-)	32 937 968
TOTAL DU PASSIF	1 922 833 695

HORS BILAN	31/12/2017
ENGAGEMENTS REÇUS	611 605 376
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	611 595 732
Autres engagements reçus	9 644



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
L.G.



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

DIRECTION GÉNÉRALE

02 Boulevard Colonel Amirouche - Alger

Tél : 023 50 32 62 à 63/ 50 32 65/

50 32 67 à 69/ 50 32 79/

50 35 78/ 50 36 25

Fax : 023 50 32 95/ 50 32 64

centre d'appel : 021 64 15 15

ETATS
FINANCIERS
2017

WWW.CPA-BANK.DZ
WWW.CPA-BANK.DZ

UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE
UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE

BILAN

U=Milliers DA

ACTIF	31/12/2017
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	337 675 855
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 336
Actifs financiers disponibles à la vente	213 586 408
Prêts et créances sur les institutions financières	115 843 823
Prêts et créances sur la clientèle	1 206 487 739
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants - Actif	1 946 239
Impôts différés - Actif	2 013 177
Autres actifs	9 824 030
Comptes de régularisation	37 629
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 923 003
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	15 280 245
Immobilisations incorporelles	312 594
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 922 533 695

HORS BILAN	31/12/2017
ENGAGEMENTS DONNÉS	948 510 684
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	352 923 252
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	357 121 512
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	238 465 920
Autres engagements donnés	-



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الميزانية المالية لسنة 2018

PASSIF	31 Décembre 2018	www.cpa-bank.dz	ACTIF	31 Décembre 2018
U = Milliers de DA			U = Milliers de DA	
Banque Centrale	-	DIRECTION GÉNÉRALE	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Dettes envers les institutions financières	369 012 179	Adresse : 02, Bd Colonel Amirouche, Alger	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495
Dettes envers la clientèle	1 558 286 474	Tél.: 023.50.32.62/63/65/67/68/69/79/78/25	Actifs financiers disponibles à la vente	133 920 879
Dettes représentées par un titre	38 250 826	023.50.32.64	Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 022
Impôts courants - Passif	9 046 077	DIVISION EXPLOITATION	Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 532
Impôts différés - Passif	37 528	Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Autres passifs	16 532 589	Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65	Impôts courants - Actif	2 594 663
Comptes de régularisation	7 532 383	Fax : 023.50.32.88	Impôts différés - Actif	2 142 803
Provisions pour risques et charges	3 112 604	DIVISION DES ENGAGEMENTS	Autres actifs	10 963 501
Subventions d'équipement-Autres subventions	-	Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger	Comptes de régularisation	39 370
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911	Tél.: 023.50.32.63/65/67	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Dettes subordonnées	-	Fax : 023.50.35.74	Immuebles de placement	-
Capital	48 000 000	DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT	Immobilisations corporelles	16 304 975
Primes liées au capital	-	Adresse : 50, Rue des trois Frères	Immobilisations incorporelles	281 410
Réserves	114 500 764	Bouadou Cité Financière Ravin	Ecart d'acquisition	-
Ecart d'évaluation	-389 749	de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais	TOTAL DE L'ACTIF	2 288 543 699
Ecart de réévaluation	15 920 734	Tél.: 023.56.94.18/14/07		
Report à nouveau	-	Fax : 023.56.93.99		
Résultat de l'exercice	40 981 379	DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES		
TOTAL DU PASSIF	2 258 943 699	Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure		
		Bab Ezzouar- Alger		
HORS BILAN	31 Décembre 2018	Tél.: 023.88.47.50	HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS RECUS	611 605 376	Fax : 023.88.47.39	ENGAGEMENTS DONNES	889 046 781
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	DIVISION FINANCIÈRE	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732	Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	329 372 968
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	9 644	Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	286 270 988
		Bir Mourad Rais	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTÈLE	273 403 226
		Tél.: 023.56.94.32/33/50	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-
		Fax : 023.56.94.50		
		www.cpa-bank.dz		



القرض الشعبي الجزائري
البنك الشعبي
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS 2018



Signature



021 64 15 15

الميزانية المالية لسنة 2019

PASSIF

U=Milliers DA

Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	644 726 042
Dettes envers la clientèle	1 500 128 650
Dettes représentées par un titre	43 695 470
Impôts courants - Passif	7 139 851
Impôts différés - Passif	419 942
Autres passifs	23 539 634
Comptes de régularisation	10 605 041
Provisions pour risques et charges	24 995 542
Subventions d'équipement - Autres subventions	0
Fonds pour risques bancaires généraux	37 107 445
Dettes subordonnées	0
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	0
Réserves	135 482 143
Écart d'évaluation	689 514
Écart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	21 974 446
Total du passif	2 914 424 453

HORS BILAN 31 Décembre 2019

Engagements reçus	673 664 792
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478 330
Autres engagements reçus	5 186 462



02, Boulevard Colonel Amirouche, Alger
www.cpa-bank.dz
facebook.com/cpabankdz

Amirouche



ACTIF

U=Milliers DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	252 914 669
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	698 410
Actifs financiers disponibles à la vente	172 616 091
Prêts et créances sur les institutions financières	536 175 098
Prêts et créances sur la clientèle	1 502 233 171
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	506 607
Impôts courants - Actif	7 645 378
Impôts différés - Actif	2 249 570
Autres actifs	9 936 159
Comptes de régularisation	48 977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 198 487
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	16 832 997
Immobilisations incorporelles	368 838
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	2 914 424 453

HORS BILAN 31 Décembre 2019

Engagements donnés	764 170 921
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	279 034 791
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	289 449 815
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	195 686 316
Autres engagements donnés	-

الميزانية المالية لسنة 2020

PASSIF

U=Millions DA

Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	743 997
Dettes envers la clientèle	1 513 359
Dettes représentées par un titre	49 465
Impôts courants - Passif	9 116
Impôts différés - Passif	352
Autres passifs	35 082
Comptes de régularisation	13 052
Provisions pour risques et charges	51 370
Subventions d'équipement - Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000
Primes liées au capital	-
Réserves	147 457
Écart d'évaluation	884
Écart de réévaluation	15 921
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	20 603
Total du passif	2 689 134

HORS BILAN 31 Décembre 2020

Engagements reçus	674 334
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Autres engagements reçus	5 845

ACTIF

U=Millions DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 975
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Prêts et créances sur les institutions financières	555 444
Prêts et créances sur la clientèle	1 583 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Impôts courants - Actif	5 456
Impôts différés - Actif	2 804
Autres actifs	13 258
Comptes de régularisation	262
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 872
Immuebles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 739
Immobilisations incorporelles	384
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	2 689 134

HORS BILAN 31 Décembre 2020

Engagements donnés	727 853
Engagements de financement en faveur de la clientèle	264 236
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	268 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	195 080
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478
Autres engagements donnés	0,3



جدول حسابات النتائج لسنة 2017

COMPTES DE RESULTATS

U=Milliers DA

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

+ Intérêts et produits assimilés	80 570 430
- Intérêts et charges assimilées	(19 858 868)
+ Commissions (produits)	8 035 336
- Commissions (charges)	(717 340)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	238 398
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(16 463)
+ Produits des autres activités	699 134
- Charges des autres activités	(110 140)
PRODUIT NET BANCAIRE	68 840 497
- Charges générales d'exploitation	(14 732 943)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations corporelles et incorporelles	(921 127)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	53 186 427
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances incouvrables	(14 201 728)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 792 705
RESULTAT D'EXPLOITATION	42 777 399
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	29 399
+ Eléments extraordinaires (produits)	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-
RESULTAT FINANCIER (MARQUE)	42 806 798
- Impôts sur les résultats et assimilés	(9 868 825)
RESULTAT NET DES EXERCICES	32 937 968

Résultat avant Impôts	42 806 798
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	921 127
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeur	10 409 022
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(6 616 770)
(+/-) Produits / charges des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	(587 785)
= Total des éléments non mobilisables inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2.8)	4 125 596
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	58 455 628
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	88 034 264
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	4 343 075
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 266 954
(-) Impôts versés	(6 550 595)
= Dérivations / (dépréciations) nettes des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)	146 548 306
TOTAL FLUX NETS (DE) TRESORERIE DES OPERATIONS FINANCIERES (OPERATIONS FINANCIERES)	193 481 713
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(68 000 087)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(8 47 033)
TOTAL FLUX NETS (DE) TRESORERIE DES OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (C)	(68 047 120)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
TOTAL FLUX NETS (DE) TRESORERIE DES OPERATIONS DE FINANCEMENT (DE) (C+F)	(8 000 000)
EFFET DE LA VARIATION DES VALEURS BANCAIRES SUR LA TRESORERIE ET SUR LA VALEUR DE L'ENCAISSE (D, E)	587 785
ALIMENTATION / (DÉPRÉCIATION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES IMMOBILISATIONS FINANCIERES (DE) (D+E+C+F)	117 222 398
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	193 481 713
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	(68 847 120)
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	(8 000 000)
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie (D)	587 785
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'exercice (Total des éléments 26 à 27)	211 121 456
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	236 070 751
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)	328 343 856
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(9 332 021)
VARIATION DE LA TRESORERIE BANCAIRE	117 222 398

	Capital social	Primes d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Reserves et résultats
Solde au 31 décembre 2015	48 000 000		15 920 734	441 935	100 227 180
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2015 corrigé	48 000 000	0	15 920 734	441 935	100 227 180
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente				-481 843	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-8 000 000
Opérations en capital					11 035 341
Résultat net de l'exercice 2016					26 303 586
Solde au 31 décembre 2016	48 000 000	0	15 920 734	-39 908	129 566 107
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2016 corrigé	48 000 000	0	15 920 734	-39 908	129 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				-384 099	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-8 000 000
Opérations en capital					8 194 350
Résultat net de l'exercice 2017					32 937 968
Solde au 31 décembre 2017	48 000 000	0	15 920 734	-424 007	162 698 426



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

WWW.CPA-BANK.DZ

UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE



القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

جدول حسابات النتائج لسنة 2018

COMPTE DE RÉSULTATS		TABEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE		TABEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018	
	U = Milliers de DA	RUBRIQUES	U = Milliers de DA		
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 689	Résultat avant impôts	54 412 126		
(-) Intérêts et charges assimilées	-19 303 253	(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237		
(*) Commissions (Produits)	8 677 796	(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-		
(-) Commissions (Charges)	-686 864	(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 520		
(-/+) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 232	(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-7 534 039		
(+/ -) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 276	(+/-) Charges / produits des activités de financement	-		
(+) Produits des autres activités	2 186 371	(+/-) Autres mouvements	-2 016 867		
(-) Charges des autres activités	-21 437	= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	-2 476 148		
PRODUIT NET BANCAIRE	76 995 809	(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-61 533 927		
(-) Charges générales d'exploitation	-15 512 932	(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	62 516 333		
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237	(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-357 391		
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	60 345 640	(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 557 993		
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-8 969 192	(-) Impôts versés	-11 957 114		
(*) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672	= Diminution / augmentation nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 à 13)	-13 890 091		
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	54 408 120	Total flux net de trésorerie générés par l'activité opérationnelle (a)	38 045 887		
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007	(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	85 640 610		
(*) Éléments extraordinaires (Produits)	-	(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-		
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-	(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021		
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	54 412 126	Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	83 514 589		
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747	(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-15 000 000		
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	40 981 379	(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-		
		Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	-15 000 000		
		Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867		
		Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (e)=(b)+(c)+(d)	108 577 343		
		TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE			
		Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	328 343 835		
		Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	337 675 855		
		Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-9 332 021		
		Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	436 921 177		
		Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286		
		Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891		
		Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	108 577 343		

RUBRIQUES	NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de dévaluation	Réerves et Résultats
Solde au 31/12/2016		48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 566 107
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-384 099	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2016		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-8 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	8 194 350
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2017		-	-	-	-	32 937 968
Solde au 31/12/2017	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-34 258	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	4 542 349
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2018		-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054

جدول حسابات النتائج لسنة 2019

COMPTE DE RÉSULTATS

U=Milliers DA

(+) Intérêts et produits assimilés	93 123 972
(-) Intérêts et charges assimilées	-21 702 489
(+) Commissions (Produits)	8 128 230
(-) Commissions (Charges)	-638 359
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	301 694
(+) Produits des autres activités	1 641 657
(-) Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	81 059 058
(-) Charges générales d'exploitation	-16 938 915
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	62 962 806
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 771 281
Résultat d'exploitation	28 668 175
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	28 668 289
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	21 974 446

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

U=Milliers DA

Rubriques	
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 296 631
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-1 502 363
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	27 418 825
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-25 113 533
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-202 438 346
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 156 728
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-3 572 317
13- (-) Impôts versés	-9 991 029
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-230 877 827
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	-174 790 713
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	-31 803 914
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 767 990
19- Total flux net de trésorerie liés aux opérations d'investissement (b)	-33 571 904
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie liés aux opérations de financement (c)	-8 000 000
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 502 363
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	-214 860 254
Trésorerie et équivalent de trésorerie	
25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	436 921 177
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	222 060 923
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 914 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 853 745
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	-214 860 254

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017	-	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBC	-	-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2018	-	-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079 263	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000 000
Variation du FRBC	-	-	-	-	-	-632 466
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974 446
Solde au 31/12/2019	6	48 000 000	-	15 920 734	689 514	194 564 034

جدول حسابات النتائج لسنة 2020

COMPTE DE RÉSULTATS

U=Millions DA

(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 511
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	83 648
(-) Charges générales d'exploitation	-16 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 419
Résultat brut d'exploitation	65 805
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	26 771
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	26 792
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	20 603

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

U=Millions DA

Rubriques	U=Millions DA
1- Résultat avant impôts	26 792
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 419
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	39 034
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 565
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	-1 043
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	32 845
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-24 014
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-78 987
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	6 468
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	17 586
13- (-) Impôts versés	4 072
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-74 874
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	-15 236
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	2 207
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 316
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	891
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	-22 000
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 043
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	-35 303

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	222 061
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 915
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 854
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	186 758
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	320 975
30- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-134 217
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	-35 303

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

U=Millions DA

Rubriques	Notes	Capital Social
Solde au 31/12/2018	6	48 000
Impacts des changements de méthodes comptables	*	*
Impacts des corrections d'erreurs significatives	*	*
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	*	*
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	*	*
Variation des écarts de conversion	*	*
Affectation du résultat net 2018	*	*
Dividendes payés	*	*
Variation du FRBG	*	*
Opérations en capital	*	*
Résultat net 2019	*	*
Solde au 31/12/2019	6	48 000
Impacts des changements de méthodes comptables	*	*
Impacts des corrections d'erreurs significatives	*	*
Solde au 31/12/2019 corrigé	6	48 000
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	*	*
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	*	*
Variation des écarts de conversion	*	*
Affectation du résultat net 2019	*	*
Dividendes payés	*	*
Variation du FRBG	*	*
Opérations en capital	*	*
Résultat net 2020	*	*
Solde au 31/12/2020	6	48 000

PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

U=Millions DA

Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2018	15 921	-390	193 222
Impacts des changements de méthodes comptables	*	*	*
Impacts des corrections d'erreurs significatives	*	*	*
Solde au 31/12/2018 corrigé	15 921	-390	193 222
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	*	*	*
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	*	*	*
Variation des écarts de conversion	*	*	*
Affectation du résultat net 2018	*	*	*
Dividendes payés	*	*	-20 000
Variation du FRBG	*	*	-632
Opérations en capital	*	*	*
Résultat net 2019	*	*	21 974
Solde au 31/12/2019	15 921	690	194 564
Impacts des changements de méthodes comptables	*	*	*
Impacts des corrections d'erreurs significatives	*	*	*
Solde au 31/12/2019 corrigé	15 921	690	194 564
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	*	*	*
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	*	*	194
Variation des écarts de conversion	*	*	*
Affectation du résultat net 2019	*	*	*
Dividendes payés	*	*	-10 000
Variation du FRBG	*	*	3 368
Opérations en capital	*	*	*
Résultat net 2020	*	*	20 603
Solde au 31/12/2020	15 921	884	208 535